

وزارة الثقافة
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

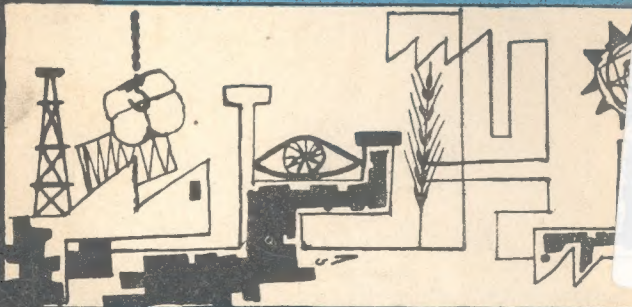
المكتبة الثقافية

جامعة مرة

العدد ١٩٦

التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها

بقلم فنؤاد محمد شبل



Sp
33
S55

الثمن ٣ قروش

١٥ أبريل ١٩٦٨

المكتبة الثقافية

(جامعة صف)

١٩٦

التسمية الاقتصادية

أصولها وقواعدها

بقلم: فؤاد محمد شبل

وزارة الثقافة

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
طريق الكاتبة المرقى للطباعة والنشر

١٩٦٨ م - ١٣٨٧ هـ

تقديم

المسائل الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤثر في ارتقاء الأمم وتأخرها . ولقد تشابكت مناحي الحياة الاقتصادية الدولية وتعقدت مشاكلها ، حتى ليستحيل على أية أمة في العالم أن تعيش بعيدا عن تأثيراتها وبمناى عن تياراتها وبمنجاة من تفاعل عواملها . مما دعا الدول الى عقد المؤتمرات وتأليف اللجان الدائمة والمؤقتة التماسا للحلول القمينة باقالة عشار بعض الأمم وتقويم ما اعوج من شئونها الاقتصادية . فالى جانب السياسات الدولية، ثمة اقتصاديات دولية تؤثر في كل أمة بطريق مباشر أو غير مباشر .

وان من سمات هذا العصر، بروز المسائل الاجتماعية في طليعة ما يجابه العالم من مشكلات وأحداث غدا لها طابع سياسى دولى بالغ الأهمية ، بالنظر لسمي بعض الدول لاستغلال ما تعانيه جمهرة شعوب العالم من فقر وجهل ومرض في نشر منحاه التفكيري . وثمة اختلاف حاد بين الأحوال الاقتصادية للدول المتقدمة اقتصاديا - وهي قلة - والدول المتأخرة وهي الكثرة الغالبة .

وتشيع في الوقت الحاضر في العالم بأسره عقيدة التوجيه القومى وتعتبر أداة السياسة الاقتصادية

والاجتماعية ، ولا شبهة فى أن ذبوعها أعظم الأحداث التى رآها العالم فى السنوات العشر الأخيرة . فلقد هبت الدول الحديثة العهد بالتخلص من السيطرة السياسية الأجنبية تنفض عن كواهلها أثقال التخلف الاقتصادى - والاجتماعى بالتالى - الذى رزحت تحته أجيالا طوالا بفعل الاستعمار والامبريالية . اذ آمنت تلك الدول بضرورة رسم سياسة طويلة الأمد للارتقاء الاقتصادى بما يتضمنه ذلك من أحداث تغييرات عميقة الجذور فى نظمها السياسية والاجتماعية .

ولا يستغرب والحالة هذه أن يعرف العصر الحديث بـ « عصر التنمية الاقتصادية » . ولقد أصبحت مشروعات التنمية الاقتصادية دلالة على سعى الدولة لرسم مشروعات قومية الاتجاه ، لا تقتصر على قطاعات معينة من الاقتصاد ، لكنها تنصب على النهوض بجميع مناحى الاقتصاد القومى . وفى الحق ، أصبحت مشروعات التنمية قطب رحى سياسة الدولة الحديثة العهد بالاستقلال ، والمبرر لاكتساب حكوماتها مساندة شعوبها .

وموضوع التنمية الاقتصادية واسع النطاق الى أكبر الحدود . اذ يوشك أن يضم بين دفتيه أوجه النشاط الاقتصادى ويستأثر بأعظم قسط من الجهود السياسية ، ويعتبر انعكاس تطلعات الشعوب الى مستقبل اجتماعى وسياسى وثقافى كريم ، وتعده الأمم التى كابدت اسار التخلف بكافة جوانبه ، أقصر طريق للحاق بركب الحضارة الحديثة .

ويجد القارئ الكريم بين دفتي هذا الكتاب دراسة
مركزة لمبادئ التنمية الاقتصادية واتجاهاتها وقواعدها ،
جهدنا لكي تفي بغايات المكتبة الثقافية وأهدافها •
والله تعالى أسأله التوفيق والسداد •

فؤاد محمد شبل

تحريرا في أول يناير سنة ١٩٦٨

الفصل الأول

مشكلات التنمية الاقتصادية

١ - المظاهر العامة

تتسم اقتصاديات البلاد النامية باستنادها على تصدير المواد الأولية الى البلاد المتقدمة ، وباعتمادها شبه المطلق على الطلب الخارجى - ولا سيما الغربى - الذى ان توقف أو ضعف ، أصيب اقتصادها القومى بالكساد . وقد يشل مرافقها العامة ، فيتعرض أمنها وطمانيتها لأعظم الأخطار . ولعمري ان هذا والسيطرة السياسية سواء : فى النتائج والتطبيع العملى . كذلك لوحظ أن شدة وقع الأزمات الدورية على البلاد النامية ، أعظم كثيرا من تأثيرها على البلاد المتقدمة اقتصاديا . اذ تنحدر أسعار المنتجات الأولية - الأغذية والمواد الأولية التى تستخدم فى الصناعة - انحدارا شديدا لعدم مرونة الطلب عليها (بالنسبة للأسعار) : بمعنى أنه يترتب عن انخفاض أسعارها هبوط حصيلة صادراتها عوضا عن زيادتها . والمشاهد أن تقلقل النشاط الاقتصادى فى البلاد المتقدمة المستوردة يضعف

مشترواتها من المواد الأولية التى تنتجها البلاد النامية ،
بنسبة أعظم مما يشاهد فى السلع الأخرى (أى التامة
الصنع) . وبذلك تسوء حال الدول المنتجة لها ، الأمر
الذى يدفعها أن تضع نصبأعينها تنويع مواردها بالاقبال
على التصنيع . وهذا اتجاه ايده أحداث الحربين
الماضيتين عندما حرمت البلاد الزراعية من المنتجات
الصناعية الغربية ، فتعرضت لازمات جسام . ولقد تبين
للباحثين بعد الحرب أن أكثر من ثلثى سكان العالم يعيش
فى مستوى لا يقيم الأود .

وتتمثل مشكلة التنمية الاقتصادية بصفة أساسية
فى رفع مستوى الدخل القومى بفضل زيادة متوسط
انتاجية الفرد فيستطيع أن يستهلك مزيدا من السلع
والخدمات . ولا يقتصر حل المشكلة على استثمار موارد
البلاد الطبيعية أو تحسين معداتها الانتاجية أو تزويدها
بالخبراء والفنيين . اذ يكمن لبّ الحل فى زيادة الطاقة
الانتاجية ، أيا ما تنوعت الوسائل وتعددت الوسائط .
فان تحسين المستوى الصحى -مثلا- يزيد ساعات العمل
بما يضيفه على العمال من قوة تطيل حياتهم الانتاجية .
كما يساعد انتشار التعليم فى المجتمعات المتأخرة على تفهم
العمال للآلات والمعدات المعقدة ويثبت فيهم روح الابتكار ويشجدهم
مواهبهم الكامنة . ومن مزايا توافر السكن المريح ، اراحة
أعصاب العمال وتوقى اصابتهم بالأمراض المعدية . ويقل
انتاج العمال فى ظل النظام الطبقي الجامد كما هو حادث

فى اتحاد جنوب افريقيا . كما يعزز استتباب الأمن والنظام
نزعة الادخار والاستثمار فى المشروعات .

وتؤمن البلاد المتخلفة اقتصاديا بأن التصنيع على
النسق المألوف فى الدول الغربية ، قمين باشاعة النهضه
الاقتصادية فى ربوعها وبلوغها المنزلة التى بلغتها تلك
الدول . وهذا اسراف فى الايمان يجافى الوقائع
الاقتصادية . ذلك لأن التصنيع وسيلة من وسائل التنمية
الاقتصادية ولن يجدى فى رفع مستوى المعيشة وزيادة
معدل الانتاج ، اللهم الا ان تجاوزت طاقة العامل الانتاجية
فى الصناعة طاقته ان عمل فى انتاج المواد الأولية . ويتم
هذا ان توافرت اشتراطات كثيرة منها : استقرار الحكومة
وحسن ادارتها ، وكفاية التعليم والصحة . . الخ . وان
فرض وتوافرت تلك العوامل ، تظل صعوبة تحويل العمال
من الزراعة الى الصناعة قائمة ، وتبرز مشكلة توزيعهم
على الصناعات الجديدة ومدى قدرتهم على انجاز أعمالها
ومهامها المختلفة . على أنه فى البلاد الكثيفة السكان ، يبدو
بجلاء أن تحويل طائفة من العمال الزراعيين الى الصناعة
لن يضير العمل الزراعى فى شىء ، بل انه قد يفيد الاقتصاد
القومى فى مجموعه ايا ما تبلغ ضالة انتاجهم الصناعى ،
فانه خير من تعطلهم من الناحية العملية وحرمان البلاد كلية
من انتاجهم ، بالاضافة الى المساوىء الاجتماعية والسياسية .

وقد تتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية توفير
الاستقرار الحكومى وكفاية الادارة الحكومية ، أعظم مما

يستلزم استثمار رؤوس الأموال • فان تحسين المستوى الصحي والقضاء على الأوبئة التى تهدد صحة العمال ، لا يقتضى - على أهميته فى التنمية الاقتصادية - أموالا ضخمة لتوفير الأدوية وتدريب الأطباء والفنيين وانشاء المراكز الصحية • والمثل يقال عن التعليم • فاذا ماولينا وجهنا شطر الزراعة ، نجد وسائل التنمية جد مختلفة : اذ تكمن مشكلات كثير من البلاد فى نظم الاستهلاك والاستئجار حتى لتصبح التنمية الاقتصادية غير مجدية من غير اصلاح تلك النظم • ففى مصر مثلا ، تبين تعذر تحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين من غير تعديل نظام الملكية الزراعية تجديدا أساسيا • كذلك قد تتطلب التنمية الاقتصادية مجرد احداث تغيير فى الدورة الزراعية باحلال محصول محل آخر فى وقت معين أو ترك الأرض بورا فترة لاراحتها ، أو استخدام أدوات زراعية تليق بالأرض ، أو تحسين الري وانشاء الأسواق والطرق والصوامع • وأيا ما تكن الحال ، تحدد تربة الأرض والمناخ طريق التنمية واتجاهه •

ويختلف الأمر بالنسبة للصناعة : فانه وإن تيسر انشاء أى نوع من الصناعات فى أى بلد ، الا أنه يتطلب أموالا تلقى جزافا فى انشاء صناعات قد لاتتوافر الظروف الاقتصادية المواتية لاقامتها • والواقع أصبحت اقامة الصناعات فى بلد مرتهنة بموارده الطبيعية ولا سيما الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والآلات الضخمة

وتكرير النفط وصناعة السكر ، اذ تصبح تكاليف
المواصلات العامل الحاسم فى التصنيع . وحسبك أن تعلم
أن صناعة الحديد تقتضى توافر مقدار من المواد الأولية
يتردد بين ألف وألفى طن سنوياً لكل شخص يعمل فى
تلك الصناعة ، بينما يحتاج الأمر بالنسبة لصناعات
كالسمنت والدقيق وتكرير السكر الى مقدار يتردد بين
مائتى وخمسمائة طن سنوياً للفرد . بيد أنه على الرغم
من الأهمية البالغة لشرط توافر الفحم والحديد فى بلد
لقيام صناعة الصلب فيه ، تهتم الدول النامية ايما اهتمام
باقامة صناعة الحديد والصلب فى ربوعها .

ولا يعنى شرط توافر الموارد الطبيعية لاقامة الصناعة،
اقتصار البلاد المفتقرة اليها على الزراعة . ففى وسعها
العناية بانشاء الصناعات الخفيفة مثل الصابون والزجاج
والمنسوجات والملابس وأجهزة الراديو والأحذية والسجائر،
وتستوعب آلاف العمال . وفى مكنة تلك البلاد استغلال
رءوس الأموال والاختصاصيين من الخارج . ولا مناص من
مضى زمن حتى تؤتى برامج التنمية الاقتصادية ثمراتها
المنشودة .

وتعرض للقائمين على شئون التنمية مشكلة تدبير
الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية أو تعيين حصة كل
من الأموال الأجنبية والمحلية فى الاسهام فى عمليات
التنفيذ . ولما كانت الحاجة الى التنمية الاقتصادية لا تقتصر
على بلد واحد أو عدد قليل من البلاد - بل تكاد أن تشمل

العالم كله - فلا يتوقع استمرار اقبال المستثمرين الأجانب على تمويل التنمية الاقتصادية خارج بلادهم باعذر بندي تتطلبه . ومن ثم نشأ مشكلة توفير العون الأجنبي لانجاز برامج التنمية . وحتى لو فرض صمن تدفق رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار في مشروعات التنمية ، تبرز مشكلة توازن ميزان مدفوعات البلد . ذلك انه كلما قل الاعتماد على الخارج في تمويل برامج التنمية الاقتصادية خف عبء الديون التي يتحملها البلد النامي والتي تتطلب ارسال أموال الى الخارج هي فوائد واقساط تلك الديون ، ويتوقف مقدار ذلك العبء على أنواع الاموال التي تتدفق للاستثمار وشروطها .

فظاهر أن البلاد النامية تواجه في خضم سعيها لكفالة التقدم الإقتصادي ، مشكلات عديدة تتبلور اجمالاً في أربع مجموعات مختلفة :

الاولى - تهيئة الادخار المحلي .

الثانية - ضمان النقد الأجنبي .

الثالثة - كفالة الطعام .

الرابعة - توفير الموارد البشرية (أى السلع والخدمات الأساسية) .

وتختلف حدة المشكلة في البلد عن الآخر . وقد تتيح تلك المشكلات جميعها بكلكها على بلد واحد ، فترهقه من أمره عسراً .

٢ - مشكلة تهيئة الادخار القومي

الافتقار للمدخرات القومية من أبرز المشكلات التي تواجه الدولة في سعيها للنهوض بشعبها ماديا ومعنويا . اذ تهدف معظم الدول النامية لرفع مستوى الاستثمار باعتباره وسيلة التعجيل بعملية النمو ، ولا شبهة في أن زيادة الموارد الحقيقية التي تبدل للاستثمار ، تؤلف الهدف الرئيسي لسياسات التنمية . ذلك لأنه لو قصرت المدخرات القومية عن كفاءة مستوى الاستثمار المطلوب ، لاقتضى الحال الاستعانة برءوس الأموال الأجنبية لتمويل عمليات التنمية . فان تعذر ذلك ، فلا مناص من تعديل برامج التنمية : أى تقبل أهداف متواضعة تتواءم مع قدرة البلاد . وبالأحرى ، يجب أن يؤخذ الادخار القومى فى الاعتبار عند تقييم طاقة البلد وقدرته على انجاز أهداف التنمية وتقدير مدى ما تسهم به المساعدة الخارجية فى هذا السبيل .

ولقد أثبتت التجارب العملية فشل ذلك الاجراء الذى يقوم على خفض الاستهلاك بغية رفع معدل الادخار الوطنى لىتهيا لبرامج التنمية الحصول على احتياجاتها من الأموال - أو أكبر قدر منها - محليا . اذ تبين أن مناط علاج مشكلة توفير الاستثمارات الوطنية للتنمية ، ارتفاع نسبة الفائض فى الانتاج العام بعد استهلاك الاستهلاك المحلى : فمن هذا الفائض تتألف المدخرات التى تستثمر فى عمليات التنمية . ولعمري تلك عملية شاقة . اذ لا يتوقع تكوين ذلك الفائض المرتجى ، نظرا لازدياد السكان بنسبة

تتردد بين ٢ و ٣٪ سنويا ، الأمر الذي يضع على كاهل حكومات تلك البلاد واجبا شاقا يتمثل في الحفاظ على معدل استهلاك الفرد فيها عند حد لا يضره ماديا ومعنويا . هذا ؛ ولا يخدم ثبات معدلات الاستهلاك قضية التنمية الاقتصادية على طول المدى ، اذ لا مناص من اتخاذ رفع مستوى الاستهلاك شعارا حافزا للعمل ودفعاً لبذل الجهود لانجاز غايات التنمية وأهدافها . اذ يصعب مثلا ؛ اغراء الفلاح باستخدام أساليب أفضل في الزراعة وبذل مجهود أعظم لتحسين طاقه الأرض الانتاجية ، ان لم يعد عليه بذل المزيد من الجهد والمال بنفع مباشر . كذلك لن يتصرف مهرة عمال الصناعة وفنييها لاجادة أعمالهم والاخلاص لقضية الانتاج ان لم يرتفع مستوى أجورهم الحقيقية .

واذا كان من واجبات الحكومة الأساسى التوسع في الخدمات العامة لتتمشى مع نمو السكان ، فثمة حقيقة أهم من ذلك كثيرا مدارها ارتهان التنمية الاقتصادية بالتوسع في طائفة من المرافق العامة مثل الصحة والتعليم والمواصلات فضلا عن الخدمات الزراعية والصناعية : اذ لا تقل هذه الخدمات في أهميتها - في المعاونة في ترقية الناتج - عن ايجاد رأس المال الثابت . ويقتضى تنفيذ عملية التوسع ، زيادة عدد العاملين في هذه المرافق مما يستتبع زيادة الاستهلاك . وهذه حقيقة تؤكد بها البيانات الاحصائية : اذ لقد صاحب النمو الاقتصادى ارتفاع ملموس فى تلك

النسبة من الانتاج القومى التى تخصص للاستهلاك العام ، الأمر الذى يبرهن على صحة الرأى القائل بمساهمة الاستهلاك العام فى انجاح التنمية الاقتصادية وبضرورة توفير قسط من النمو فى الاستهلاك العام - فى المدى الطويل على الأقل - وأن تتم هذه الزيادة وفقا لمعدل يزيد زيادة يسيرة عن معدل زيادة الناتج الاجمالى للمجتمع .

وبعبارة أوضح ؛ ثمة من الأسباب ما يوحى للباحث بتأييد فكرة توافر قدر من الزيادة فى استهلاك اشعب يفوق معدل زيادة السكان ، مهما يكن من أمر ضالة نسبة الزيادة . لكن ثمة شرط أساسى لصحة هذا الرأى مداره أن يسمح بذلك معدل الزيادة فى الناتج القومى . ومصادقا لهذا الرأى ؛ يقدر معظم مشروعات التنمية الحالية فى الدول النامية متوسط الزيادة الاجمالية فى الاستهلاك الفردى بنسبة تتردد بين ٣ و ٢٪ سنويا . ويعنى هذا أن زيادة فى السكان تتردد بين ٢ و ٣٪ فى الماية سنويا ؛ تقدر لها زيادة فى معدل الاستهلاك تتردد بين ٤ و ٥٪ سنويا . ويوضح هذا بجلاء كيف أن مقتضيات الاستهلاك المتزايد قد تحضر معدل الادخار الداخلى فى أضيق نطاق . فإذا اعترف بنسبة ٢٪ أدنى حد للزيادة فى متوسط استهلاك الفرد واعتبرت نسبة ٢ ٪ الزيادة فى السكان ؛ فعندئذ لن يتأتى تحقيق أدنى معدل للادخار - ولنفترض أنه عشرون فى الماية - الا ان بلغ معدل الزيادة السنوية فى الناتج الاجمالى ٥ ٪ . فان استلزم الأمر زيادة الناتج

الاجمالى بأسرع من نسبة ال ٥ ٪ ، فلا مناص من خفض نسبة الادخار الحديه : أى يجعلها أقل من ٢٠ فى المائة .

وظاهر أن معدل النمو فى الناتج الاجمالى وفى السكان - على حد سواء - ذو أهمية جوهرية للاحاطة بمقدار الزيادة التى تتحقق فى تلك النسبة من الدخل القومى التى تدخر . فان تطلب الحال أن يغدو معدل الادخار الحدى للادخار القومى أعلى من المعدل المتوسط ، فلا بد وأن يجاوز نمو الناتج الاجمالى معدل الزيادة فى الاستهلاك العام الذى يظن أنه يؤلف الحد الأدنى المطلوب . وليس هذا بكاف فى حد ذاته لضمان حدوث زيادة فعلية فى معدل الادخار القومى . فان لم يتم تحويل طرائق وعمليات تكوين الادخار : تحويلا يحقق الزيادة المنشودة ؛ فلقد تقتزن زيادة الدخل والانتاج مع زيادة متناسبة فى الاستهلاك ، بل لعلها تبعد عن التناسب والتطابق . وعلى هذا يقع على كاهل سياسة الحكومة عبء أساسى مداره السعى لاقامة أنماط جديدة للسلوك الادخارى .

وتقع الاجراءات التى تتخذها الدولة للنهوض بالادخار فى نطاق اتجاهين : عام وخاص .

فمن قبيل الاجراءات العامة : اعادة توزيع ملكية الأرض أو تحسين شروط تأجير الفلاحين لها من الملاك أو من الدولة . اذ يدفع هذا الفلاحين - بالتبعية - الى ادخار جانب من دخولهم لاستثمارها فى النهوض بانتاجية الأرض .

وتتبلور الاجراءات ذات الطبيعة الخاصة في رعاية الدولة
النامية مؤسسات الادخار وأدواته ، وهي مازخربها
البلاد المتقدمة اقتصاديا . ويأتى فى طبيعتها : بنوك
الادخار ، مؤسسات التأمين ، القروض الحكومية على
اختلافها ، تسهيلات الرهن واحتياطات المعاشات ، . . وغير
ذلك من التدابير التى تتخذ لتيسير عملية الادخار للعائلات
المتوسطة ولغرس عادة الادخار فى نفوس المواطنين وحث
المدخرين على المواظبة على الادخار . وتجمع الآراء على هبوط
مستوى الادخار فى البلاد النامية وعلى الاختلاف الشديد
فى توزيعه ؛ ومرد ذلك ضعف الدخل القومى وتفاوت
قرارات الأفراد فى كثير منها تفاوتاً كبيراً ، وعزوف جمهرة
الأفراد عن الادخار ان ارتفعت دخولها النقدية بفعل الرغبة
فى الاتفاق على شراء السلع الاستهلاكية ، كما يتجه الأغنياء
لاختزان أموالهم أو انفاقها على السلع الترفية أو اقتناء
العقارات .

وفى الحق ؛ يرد افتقار البلاد النامية الى مؤسسات
الادخار ووسائله الى ضآلة دخول الجمهرة العظمى من
العائلات ، الأمر الذى يقصر عملية الادخار - والاستثمار
بالتالى - على أصحاب الدخل العالية . وتعتبر الضريبة
التصاعدية على الدخل ، والرسوم الجمركية العالية التى
تفرضها الدولة على السلع الترفية ، من ضمن الوسائل
التي تلجأ اليها الحكومة لاستقطاع قدر من الدخل العالية
تحوله الى مدخرات تتولى هى استثمارها . لكن لهذه

الطريقة مضارها التي تتجلى في تثبيت الادخار الخاص ، بما تدفع اليه أصحاب الدخل الكبيرة لانفاقها في السلع الاستهلاكية . وتعالج بعض الحكومات هذا الأمر بفرض ضريبة على الانفاق . ولذلك يتجه الرأي لاستخدام المنظمات الداخلية مثل البنوك وصناديق التوفير والهيئات العامة في تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية مع ترغيب أغنياء الأفراد في استثمار أموالهم في تلك المشروعات بوساطة رفع سعر الفائدة على قروض التنمية الاقتصادية ، فقد يحملهم جزالة عائدها على إعادة استثمار أرباحهم منها . وجدير بالحكومة أن تقدم للمستثمرين كافة الضمانات للمكتتبين في قروضها وفي طليعتها تجنب التضخم لأنه يجرد المستثمرين من جانب عظيم من استثماراتهم ، واصدار السندات الحكومية التي تبث روح الثقة في نفوس المدخرين ، وضمان الحكومة مودعات الأفراد في المنظمات الخاصة .

ولا يتوقع نجاح التدابير الايجابية التي تلجأ اليها الحكومات لتغيير عادة الادخار عند العائلات تغييرا يعتد به : على الأقل في غضون سنوات تطبيق مشروعات التخطيط الأولى . واذا كان يتوقع أن يكون لسياسة الحكومة في هذا المجال تأثير جوهري على عادة الادخار على طول المدى ، لكن ثمة حقيقة لا تمارى مدارها أن التأثيرات الأصلية التي تكيف وجهة الادخار تتبلور في عدة عوامل ايجابية المنحى مثل : مستوى دخل العائلة ، توزيع الدخل ، معدل النمو

ففى خلال الفترة ١٩٥٩/١٩٥٠ - مثلا - هبط نصيب
الادخار العائلى فى مجموع الانتاج العام فى معظم الدول
النامية . وتعزى هذه الظاهرة الى الاجراءات الحكومية
المتصلة باعادة توزيع الدخل عن طريق التحكم فى الاسعار
وبذل الاعانات المالية على السلع الأساسية . . . وغير ذلك
من التدابير . لكن يعزى السبب فى اضعاف الادخار العائلى
الى تحول معظم العاملين الى اجراء يحصلون على معاشهم
من الدولة عن طريق مباشر أو غير مباشر . وتتزايد نسبة
الاجراء من مجموع العاملين فى الدولة النامية يوما بعد
آخر ، نتيجة حتمية لتولى الدولة شئون التنمية الاقتصادية
وتدخلها فى جميع جوانبها .

وهكذا ؛ يتضح عند بحث موضوع الادخار فى
الدول النامية حقيقة من الاهمية بمكان عظيم مدارها أن
جهود الحكومات لرفع مستوى الادخار الداخلى قد أصبحت
تتأثر الى أكبر حد بسياساتها تجاه الادخار . فلا بد
والحالة هذه من أن تؤلف سياسة الحكومة المالية وسياساتها
الخاصة بالميزانية المحور الاساسى فى تقييم كفاية الحكومة
- أية حكومة - فى ميدان الادخار . وثمة جملة أسباب
معروفة يعزى اليها عدم مرونة إيرادات الضرائب فى الدول
النامية ، فغالبا ما تستمد الدولة النامية جانبا من إيرادات
ضرائبها من حصيلة الرسوم على الواردات والصادرات .
وقد تأثرت هذه الإيرادات فى السنوات الأخيرة بسبب
ركود حركة الصادرات ولاقبال الدولة على استيراد السلع

الضرورية وتخضع لررسوم جمركية واطثة ؛ ولأن الرسوم
الجمركية نوعية ، فانها لا تتأثر بحركة ارتفاع الأسعار .

ولا تجد حكومات الدول النامية محيصا عن اللجوء
للوائل المالية تغترف منها الأموال لتمويل مشروعات
التنمية . ويجتذبها الى اتباعها أنها تحقق التخفيف من حدة
اختلافات الدخل ، وتعصم البلاد من شرور التضخم ،
وترغب الأفراد في استثمار مدخراتهم في مشروعات التنمية
وتقلل الاستهلاك ، وتضعف الاستثمار في المشروعات غير
الأساسية ، فتصرف الأموال الى مشروعات التنمية .

وتشمل المسائل المالية :

١ - الضرائب على الدخل وعلى المبيعات وعلى السلع
الاستهلاكية المستوردة ، والضرائب على الأملاك والأرباح
وغيرها .

٢ - القروض الداخلية الاجبارية والادخار الاجباري .

٣ - رفع أسعار الخدمات التي تؤديها الحكومة مثل
رسوم المحاكم وفئات المواصلات أو السلع التي تنتجها
المصانع الحكومية .

٤ - اعفاء المنتجات الأساسية الواردة لمشروعات
التنمية ، واعفاء المصانع التي تستخدم مواد أولية محلية
من الضرائب .

٥ - منح إعانة تصدير على منتجات الصناعات
الجديدة .

٣ - مشكلة ضمان النقد الأجنبي

تنبى أرقام ميزان مدفوعات الدول النامية أنها تكاد تكون سواء فى عوزها للنقد الأجنبي . فان ثمة حقيقة لا تمارى مبنها أن معظم هذه الدول يكابد منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها اختلال ميزان مدفوعاته . وتعتبر زيادة الواردات من السلع والخدمات (وتقولها حصيلة الصادرات) أقصى مظاهر هذا الاختلال الذى يستفحل يوماً بعد آخر فى كثير من البلاد النامية . فلا يستغرب اذ تقل بصفة عامة احتياطات الدولة النامية من النقد الأجنبي وأن ترتفع مديونيتها الخارجية باستمرار . وتعكس هذه المديونية ضعف الادخار القومى عن كفاية الأموال التى تفتقدها الدولة لتستعين بها فى عملية النمو الاقتصادى ؛ الأمر الذى يدفع الحكومة لاصطناع السبل الكفيلة بتدقيق رموس الأموال الأجنبية الخاصة على البلاد، أو تلجأ لعقد القروض أو الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج .

وان تدقيق رموس الأموال من البلاد المتقدمة اقتصادياً على البلاد النامية ، يساعدها مساعدة فعالة فى انفاذ مشروعات التنمية الاقتصادية . وهنا يطالعا وجهان لموضوع الاستثمار الأجنبى فى البلاد النامية :

يتعلق الاول بحسن الاستفاداة من الاموال فى مشروعات التنمية .

ويتصل الثانى بترغيب رؤوس الأموال الأجنبية فى مواصلة تدفقها على البلاد النامية للاستثمار . ويتطلب هذا التوفيق بين أهداف البلاد النامية وبين مصالح الأفراد والشركات أو الحكومات التى تزود تلك البلاد بجانب من رؤوس الأموال التى تفتقر إليها .

ويتم التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية بوساطة الاستثمارات المباشرة والقروض والمنح . وقد تكون الأموال خاصة ، أو حكومية . وأنه وإن يك للاستثمارات المباشرة مزاياها ، لكنها تتصف بتعدد أوجهها وتشابك مناحيها الاقتصادية والقانونية ؛ بينما تخلو القروض الدولية من هذا العيب . كما تحجم الأموال الخاصة فى الوقت الحاضر عن ارتياد ميادين الاستثمار فى البلاد النامية ، إلا فى ظل ظروف خاصة تتبلور فى أن رأس المال الخاص ينشد الاستثمار فى البلاد الأجنبية حيث انعاث أجزل منه فى بلاده ، ويصدف المستثمرون الأجانب عن استغلال أموالهم فى البلاد ذات الاتجاهات الاشتراكية لحشيتها تأمين مشروعاتها فتفقد أرباحها ، كما أن الأموال الخاصة لا تؤم البلاد التى تحرم انتقال رؤوس الأموال أو تحويل أرباحها إلى الخارج أو التى تنتشر فيها روح العداء للأجانب أو تفرض القيود الثقيلة على المشروعات الأجنبية أو تحدد أرباحها . بيد أنه يلاحظ أن صناعة النفط تجتذب إليها الأموال الأجنبية الخاصة لما تحققه من ربح جليل .

ولهذه الأسباب ، يشيع فى معظم البلاد النامية

أسلوب عقد القروض أو الحصول على المساعدات والهبات الدولية لتكوين حصيلة من النقد الأجنبي تنفق منها الدولة انمايه على وارداتها من السلع الأساسية لبرامج التنمية .

المشكلة الثالثة - توفير الطعام

أشرنا عند مناقشة موضوع الادخار الداخلى الى ضرورة ان يجاوز التوسع فى الانتاج العام معدل الزيادة فى الاستهلاك الاجمالى . فان لم يتم هذا الامر ؛ تعذر تحقيق الادخار بالصورة المنشودة ، الا بعد انقضاء زمن طويل ؛ بل وقد لا يتحقق ذلك كلية . ويجب ان تكون الاولوية فى الانتاج لكفاية احتياجات السكان العاديه ، على أن تتجه عملية التوسع فى الانتاج لتوفير السلع والخدمات الأساسية بمقادير معقولة . ولا شبهة فى أن لتوفير الطعام مكان الصدارة عند بحث موضوع زيادة الاستهلاك فى ايه دراسة لمشروعات التنمية . ولا تقل مسألة توفير الطعام فى أهميتها عن تزويد المصانع بالآلات وكفالة أعلى مستوى ممكن للاستثمار والادخار فى الدول النامية .

ويتصل موضوع توفير الطعام أوثق اتصال بموضوع النهوض بالزراعة . ولقد كان موضوع دور قطاع الزراعة فى التنمية الاقتصادية مصدر كثير من سوء التقدير فى غضون السنوات التى تلت وضع الحرب الأخيرة أوزارها فلقد نظر الى تنمية الزراعة على أنها بديل تنمية الصناعة ، والعكس بالعكس . واذا كان التقدم الصناعى قرينة الارتقاء

الحضارى الحديث ، اتجهت آراء المفكرين فى الدول النامية ووجهت الجهود والاموال صوب كفالة أعظم قدر ممكن من التقدم الصناعى . بيد أن التطور الاقتصادى قد أقنع الساسة والاقتصاديين بأن التقدم الصناعى لا يناهض استئطالة الزراعة ، بل يتوقف تقدم أحدهما على نهضة الآخر . وتبدى للساسة والباحثين ان الزراعة تؤدى دورا بالغا منتهى الدقة فى تعيين خط سير النمو الاقتصادى وفى اتجاهات الاقتصاد القومى فى مجموعه : اذ تبين أن الزراعة تضطلع - بصفة عامة - بقدر ضخم من الانتاج الاجمالى ، ويؤثر معدل نموها بالتبعية على معدل نمو الاقتصاد القومى فى مجموعه .

هذا بالاضافة الى أن ثمة حقيقة اقتصادية أكثر أهمية من مجرد نسبة الزراعة فى الانتاج . ومؤداها أن معدل الزيادة فى الزراعة يهيم الظروف التى فى ظلها تتيسر زيادة انتاج قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى . فلا يقتصر الحال على تزويد الزراعة الصناعة بالمواد الأولية ، فانها تتولى كذلك اطعام العاملين فى الصناعة . ويترتب على عجز الدولة النامية عن توفير الطعام فى أسواق الاستهلاك بمعدل يجاوز معدل نمو سكان المدن ، ضرورة قيام الدولة النامية بتقييد طلب سكان المدن على المواد الغذائية : عن طريق رفع الأسعار . ومن شأن ارتفاع الاسعار ، خفض أجور العمال الحقيقية ، فلا تجد الدولة مناصا من الحد من توسعها فى الانفاق على مشروعات التنمية ، وما يقتضى هذا

من تحديد نمو العمالة فى المدن • ويترتب على هذا التحديد - بدوره - خفض الطلب على المواد الغذائية ، ويقود بالتبعية الى تحقيق التوازن بين المطروح فى الأسواق من المواد الغذائية والطلب عليها •

وعوضاً عن لجوء الدولة النامية الى تقييد نمو العمالة - وما يستتبعه من عرقلة برامج التنمية بصورة مباشرة - تتجه الدولة النامية للاكثار من المطروح منها فى الأسواق من طريق استيراد الكميات التى تفتقر اليها الأسواق المحلية ؛ وترجو بهذا الاجراء ايجاد التوازن المنشود • ويتطلب اخراج هذه الفكرة الى حيز التنفيذ ، توافر القدر اللازم من النقد الأجنبى يستخدم فى عملية الاستيراد • ومعنى هذا خفض مبالغ النقد الأجنبى التى يرجى تكريسها لاستيراد الآلات والمواد اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار • ولقد ظهرت عواقب هذه السياسة فى البلاد النامية • ففى بعضها ؛ لم تجاوز الزيادة فى انتاج المواد الغذائية ٤٪ • ولم تتعد هذه النسبة الا فى عدد قليل من البلاد • وتبدى الاحصاءات أن انتاج الأطعمة فى البلاد النامية لم يساير نمو السكان ، ولم يسايره الا فى حالات قليلة ، ولم يجاوزه - بقليل - الا فى حالات نادرة • وتجبر هذه الظاهرة معظم البلاد النامية - فى معظم الأحوال - على استيراد الأطعمة بالنقد الأجنبى المتاح لها • واذا كان السكان يتزايدون فى البلاد النامية ، واذا كانت الحاجة تمس تماماً لرفع مستوى التغذية الواطئ للغاية ، يصبح

توفير المواد الغذائية ذا أهمية اجتماعية عظيمة للغاية .
وتصبح العناية بالزراعة في البلاد النامية - وبخاصة انتاج
المواد الغذائية - أهمية قصوى في حسن سير برامج
التنمية . واذا كان السكان يتزايدون في تلك البلاد بمعدل
يتراوح بين ٣ و ٢ في المائة سنوياً ، فلا مناص عن زيادة
انتاج المواد الغذائية بنسبة لا تقل عن ٤ في المائة سنوياً ،
والا اضطرت البلاد النامية للاستيراد من الخارج لسد
الثلمة بين المعروض في الأسواق من المواد الغذائية والطلب
عليها ، وما يعنيه هذا من بذل مقادير من النقد الأجنبي أولى
أن تبذل لكفاية احتياجات التنمية من الآلات والمواد التي
يجب تكريسها لبرامج التنمية .

وصفوة القول : تعتبر الاجراءات التي تتخذها الدول
النامية لزيادة الانتاج الزراعي جزءاً من سياساتها للحفاظ
على مواردها من النقد الأجنبي ، وجانباً من سياستها لرفع
مستوى الاستثمار والدخل والادخار .

المشكلة الرابعة - تهيئة الموارد البشرية

تمثل مشكلتنا كفاية الادخار وتوفير السلع الأساسية
لتنفيذ برامج التنمية عقب تصد استطلاة الاستثمار ونمو
الانتاج بصفة عامة : وان كانت لها استثناءات !! وذلك
لوجود بلاد نامية تعوزها الأيدي العاملة المدربة . ويتبدى
الافتقار الى العاملين في هبوط كفاية الادارة الحكومية

الذى يحد بدوره من حسن استخدام موارد البلاد لتوسيع نطاق الاستثمار والانتاج .

وإذا كانت جميع البلاد النامية تكابد ندرة فى مهارات معينة تعوق تقدم فروع خاصة من النشاط الاقتصادى ، لكن يلاحظ الباحث ان الافتقار للأيدى العاملة يبلغ فى عدد من البلاد انامية درجه القحط الشامل . اذ لم يقتصر النقص على الاختصاصيين التكنولوجيين على جميع المستويات ، بل يشمل فيما يشمله الكتبة والمرافين والقائمين على شئون الادارة بصفة عامة . وما كان ليتأتى فى مثل هذه البلاد النهوض بعبء تنفيذ برنامج التنمية على نطاق واسع الا بالتعرض لخسارة جسيمة تترتب عن سوء الانتفاع بالموارد المادية بسبب قصور أهلية القائمين على تنفيذ برنامج التنمية . ولن يعوض هذه الخسارة الناجمة عن الافتقار للأيدى العاملة المدربة ، بذل مقادير اضافية من الموارد المادية . وأظهر مثال يطالعنا عن تأثير الافتقار للموارد البشرية على تنفيذ مشروعات التنمية ، حالة الدول الأفريقية الحديثة العهد بالاستقلال . ذلك لأن معظمها غنى بالموارد المادية ، لكنه يفتقر تماما لأهل الخبرة فى كل علم وفن ، بل يبلغ سوء الحال ببعضها أنه يعوزه الاداريون من اصحاب الكفايات المتوسطة .

ولا مشاحة فى أن التوسع فى توفير القوة البشرية المدربة هو قوام الارتقاء الاقتصادى وعلة كفاية الادارة الحكومية . ولقد استبان من الدراسات المتعلقة بالتنمية

الاقتصادية أن فى وسع قلة من البلاد مداومة الحفاظ على زيادة سنوية فى حجم الاستثمار الإجمالى تجاوز الـ ١٠ ٪ بفضل توفيقها فى التغلب على صعوبات توفير الأيدى العاملة المدربة لمشروعاتها الجديدة ونجاحها فى مجابهة الصعاب الإدارية عند اخراج البرامج الى حيز التنفيذ العملى . كما تبين - من الناحية الأخرى - أن كثيرا من البلاد حظه ضئيل من الكفايات الفنية والإدارية ، ويحول ذلك دون تنفيذ برنامج التنمية على النسق المنشود .

فلا يستغرب والحالة هذه أن تغدو دراسة الافتقار للأيدى العاملة مسألة ذات أهمية بالغة فى مشروعات التنمية الاقتصادية . ويمكن حل المشكلة فى رسم برامج دراسية لتخريج عناصر صالحة تتكفل بتنفيذ برنامج التنمية على أحسن السبل الممكنة .

والبلاد النامية حديثة العهد برسم خطط تأهيل الأيدى العاملة للاضطلاع بتنفيذ برامج التنمية . ويلاحظ قصور سياسة الكثير منها فى هذه الناحية الهامة من التنمية الاقتصادية . لكن يبدى بعض منها إدراكا ملحوظا لجانب من مشكلة الموارد البشرية ألا وهو كفاية الطاقة الإدارية القديرة للجهاز الحكومى . ولقد وضحت للبلاد النامية الأهمية البالغة لتدعيم الجهاز الحكومى بعناصر فنية قادرة على تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية . كما تبين أن الحصول على الأموال والمعونات من خارج البلد النامى أيسر كثيرا من توفير الأيدى العاملة المدربة تدريباً

حسننا ، وأن النقص فى الجهازين الادارى يحولان دون
الافادة الكاملة من العوامل المواتية التى تهيئها الظروف
للبلد النامى .

ويفتقر كثير من الدول النامية للأيدي العاملة المدربة
تدريباً عالياً ومتوسطاً ، الأمر الذى يلجئه - مرغماً -
للسعى للافادة الكاملة بخريجي الدراسة الثانوية بتنظيم
دورات تدريبية سريعة لهم داخل البلاد وخارجها . كما
تنحى هذه الدول لتقصير أمد الدراسة الثانوية لسد
احتياجاتها الملحة الى خريجيهها . وظاهر أن هذا الاجراء
لن يجب حاجة البلد النامى للخبراء من الدول الأجنبية
المتقدمة اقتصادياً ، على طول المدى .

الفصل الثانى

المساعدات الاقتصادية والمعاونات الفنية

١ - المساعدات الخارجية

القاعدة الأساسية فى التنمية الاقتصادية أنه يقع على كاهل البلاد النامية - أصلا - مسئولية تذليل العقبات التى تواجه التعجيل بعملية التقدم الاقتصادى . لكن ثمة أمرا من الأهمية بمكان عظيم مداره أن أوضاع معظم البلاد النامية تتطلب قسطا ضخما من المساعدات الخارجية: سواء بالأموال أم الخبراء أم بكليهما على السواء . وبدون توافر المساعدات أو ازدهار التجارة الخارجية ، لا تأمل البلاد النامية فى انجاز معدلات نمو اقتصادى عالية ، أو تدعيم ماتحققه فى هذا المجال .

وتفترض جميع برامج التنمية الموضوعة ، تدفق الأموال الأجنبية الى البلد النامى لتستكمل رسالة الموارد المحلية فى إرتقاء الاقتصاد القومى . ولا يخفى أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قد أدى دورا هاما فى إرتقاء عدد

من البلاد طوال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين . وعلى حين تغيرت طبيعة التنمية الاقتصادية وتعطلت أغراضها بالنسبة لكثير من المظاهر ، ما برحت الحاجة الى رأس المال الأجنبي لكفالة التقدم فى الدول النامية لاتقل خطرا وشدة عن الحاجة اليه فيما مضى . وفى حين تولى رأس المال الأجنبي فى ابان القرن التاسع عشر عمليات الاقتراض والاستثمار الدوليين استجابة لمغريات الربح التى كانت تبذلها الدول المقترضة ، أصبحت الحكومات تستأثر - أساسا - بعملية الاستثمار الدولى . ويدفع هذا التغير فى طبيعة الممولين الى ضرورة توجيه الأموال المقترضة فى أحسن السبل والى السعى للأقلال من الاعتماد على المساعدة الخارجية فى أقصر مدة ممكنة ، خشية ماينجم عن التورط فى الافتراض من الحكومات الأجنبية من مضاعفات سياسية خطيرة .

وتحفز هذه الاعتبارات الدولة الممولة على الاهتمام بمشكلات استراتيجية التنمية والتخطيط . وتركز اهتمامها بصفة خاصة على ضرورة توفير معايير لتقييم متطلبات التنمية وتقدير ماتم انجازه من أعمال تتصل بها . وتيسيرا لعملية التقييم هذه ، تألفت هيئات : وطنية ودولية تعنى بالموضوعات المتصلة بمساعدات التنمية الدولية ، وتتولى تشجيع البلاد النامية على احكام رسم برامج التنمية . وتقوم هذه المؤسسات بتزويد هذه البلاد بدراسة شاملة لمواردها المتاحة وتبصيرها بمتطلبات

التنمية ودور السياسات المحلية فى سير برامجها •
ولا يخفى أن الدول الأجنبية التى تمول برامج التنمية
- أو بعضها - فى دولة نامية ، تبتغى التأكد من أن تلك
الدول النامية تبذل قصارى جهودها لتذليل العقبات التى
يواجهها تنفيذ برنامج التنمية وأنها تتعاون مع المؤسسات
الدولية المعنية بهذا الموضوع على أحسن أوجه التعاون •

٢ - طبيعة المساعدات

تفتقر كل دولة نامية الى أنواع خاصة من الاحتياجات
تختلف طبيعتها باختلاف الدولة • وتحدد طبيعة الاحتياجات
جزم المساعدات التى تتطلبها الدولة وأنواعها •
ومن قبيل المثال :

أولا - ان تجلى العائق الأساسى لتنفيذ برامج
التنمية فى المستوى الوطنى ، للاذخار المحلى ، عندئذ يتيسر
احتساب احتياجات المساعدة على أساس الفارق بين حجم
الاستثمار المطلوب لكفالة معدل مناسب للنمو ، بالإضافة
الى ما يتوقع الحصول عليه نتيجة للاذخار القومى •

ثانيا - ان اعتبر تدفق رؤوس الأموال استكمالا
لخصيلة الدولة النامية من النقد الأجنبى ، فها هنا يتأتى
تقدير احتياجات المساعدة على أساس البرامج الموضوعية
للتصدير - من ناحية - والافتراضات المتصلة بواردات
السلع الضرورية لبلوغ معدل النمو المنشود ، من الناحية
الأخرى •

وبالمثل : تعين الاختلافات فى طبيعة الاحتياجات
الاساسية - الى حد كبير - أنواع المساعدات المطلوبة .

فأولا - ان جابهت الدولة النامية ندرة حادة فى
الأيدي العاملة الحاذقة ، فأجدر بها أن تولى وجهها - فى
سياسة المساعدة - شطر الحصول على المساعدة الفنية .
واذا كانت حاجة البلاد النامية تلمس - فى غالب الأحيان -
الى المساعدات الفنية على نطاق واسع ، فانه يجب أن
تقترن المساعدات الفنية بمساعدات مالية حتى يجتنى
البلد النامى النتائج المنشودة من المساعدة عموما . فان
ترتب عن تركيز الجهود على تلافى النقص فى الأيدي
العاملة الحاذقة تعزيز قدرة البلد على رفع مستوى الاستثمار
بدرجة أعظم من تعزيز قدرته على الادخار : فان لم يتوافر
رأس المال الأجنبى لرفع مستوى الاستثمار ، يفقد البلد
قدرا من ثمار المساعدة الفنية .

ثانيا - وعندما لا يفي الادخار الوطنى بتوفير
مستوى مناسب للاستثمار الا بمعاناة رزايا التضخم
وأوجاعه ، فلقد تلمس المساعدة الخارجية ، ولكن :
لا للوفاء بحاجة البلد النامى للنقد الأجنبى فحسب ،
ولكن لتغطية جانب من التكاليف المحلية كذلك . ذلك
لأنه اذا ما وجهت المساعدة لتمويل واردات البلد النامى
من السلع الرأسمالية، فان افتقاره للموارد التى يستخدمها
لمجابهة الانفاق المحلى ، قد يصد عملية الاستثمار . لكن
تنبى الوقائع العملية أن الأقرب الى الحدوث فى مثل هذه

الحالات أن يتحول الادخار المحلى عن استثمارات أخرى
سالكاً سبيله الى المشروع الذى تخصص له المساعدة .
وهامنا ، لن يرتفع معدل الاستثمار الكلى الا بالقدر
المكافئ للسلع الرأسمالية المستوردة .

وتعتبر المساعدات التى تبذل للمستعمرات الأفريقية
التي استقلت فى السنوات الأخيرة ، استكمالا مطلقا
للموارد المحلية المتاحة للاستثمار .

ثالثا - وفى البلاد النامية التى يمثل فيها النقد
الأجنبى عامل الندرة الأساسى ، تفيد المساعدة الخارجية
- أساسا - فى قيامها بدور المصدر الإضافى لتمويل
الواردات . فان رصدت المساعدة لتنفيذ مشروعات
استثمارية معينة ، فغالبا ما ييسر تمويل النفقات المحلية
من موارد البلد الذى يتلقى المساعدة . على أنه فى حالات
العوز الشديد للنقد الأجنبى ، قد تمس الحاجة الى تزويد
البلد النامى بالمساعدة لا لمجرد تمويل احتياجاته المباشرة
للواردات ، ولكن للوفاء بقسط من الطلب على السلع
المستوردة : هذا الطلب الذى ينشأ عن تزايد الدخل الذى
يتولد بفعل المزيد من الاستثمار .

وثمة قاعدة عامة مدارها انه حيث يتوافر للبلد
النامى جهاز إدارى كفء للاضطلاع بعبء النهوض بمشروع
التنمية ، فان هذا البلد يفضل الحصول على برنامج
المساعدة أو اسداء العون لموازنة المدفوعات الخارجية .
ويرد ذلك الى اتساع مجال الواردات الذى يرجى أن تكلفه

المساعدة ، ولأن المساعدة تتيح للدولة التى تتلقاها رسم خطة الافادة بجميع موارده من النقد الأجنبى بكفاية أعظم .

رابعا - وفى البلاد التى لا يتناسب فيها انتاج الأطعمة مع زيادة السكان مما يدفعها لسد العجز فى انتاجها الغذائى باستيراده من الخارج ، يساهم تخلف هذا الانتاج فى اصطناع أزمة البلاد للنقد الأجنبى .

وها هنا ، تعاون المساعدات التى تتخذ شكل مواد غذائية فى المساهمة فى اطلاق عملية النمو من القيود التى ترسف فيها . فان لم يساير الوارد من المواد الغذائية - بمقتضى المساعدة - مع تصاعد الطلب عليها ، فلقد يعجز البلد الذى يفتقر الى موارد كافية من النقد الأجنبى ، عن زيادة انفاقه على الاستثمارات . اذ يترتب عن الزيادة الناجمة عن التدخل ، انبعاث التضخم ، بما يحمله بين طياته من أرواء . وبالأحرى ، فبفضل ماتلقاه الدول النامية - العاجزة عن تدبير كفايتها من المواد الغذائية - من مساعدات غذائية ، تتمكن من التوسع فى الاستثمار والعمالة فى ظل استقرار نظام الأثمان داخلها .

٣ - مشكلة ديون البلاد النامية

من الظواهر المقررة فى سياسات البلاد النامية ، توليها احتساب التقديرات الفعلية للمساعدة الخارجية

التي تعاون على سد الثلثة بين : احتياجات برامج التنمية،
وموارد البلاد الخاصة .

وكان بعض البلاد النامية يلجأ فى الماضى لسد
عجز ميزان مدفوعاته - سدا جزئيا - للسحب من
احتياطياته من النقد الأجنبى . وهذا ما لا يفعله فى ابان
تنفيذ برامج التنمية بالنظر الى عدم كفاية هذه الاحتياطيات
لوفاء بهذه الغاية . وتبدى الاحصاءات أنه قد تحققت
للدول النامية بصفة عامة فى غضون الفترة ١٩٦٠/١٩٦٢
زيادة فى الأموال الأجنبية التى انسابت اليها قدرها
عشرون فى المائة بالمقارنة بالفترة ١٩٥٦/١٩٥٩ . لكن
يلاحظ عدم تساوى البلاد النامية فى حصولها على الأموال
الأجنبية : فان ثمة نزعة تبدت فى السنوات الأخيرة تتجه
لتركيز المساعدات الخارجية فى عدد من البلاد تختصها
الدول المتقدمة بالعون وتسخو عليها بالمساعدة .

ولا يرد العجز فى ميزان مدفوعات الدول النامية
الى تزايد وارداتها لكفالة احتياجات التنمية فحسب ، فثمة
عامل آخر مداره الوفاء بأقساط وفوائد ديونها الخارجية .
اذ لا يخفى أن لاستهلاك الديون الخارجية المستحقة ، الحق
الأول على موارد البلد المدين من النقد الأجنبى . وهذا أمر
يوجب أن يكون انسياب الأموال الأجنبية الى البلد النامى
- نتيجة للمساعدات الخارجية وبفضل جهوده الذاتية -
بالقدر الذى يكفل سد العجز فى ميزان المدفوعات وخدمة
الديون .

ويتبدى للباحث من استعراض مشروعات التنمية
في أغلبية الدول النامية أن مدفوعات استهلاك الديون
الخارجية في زيادة متصلة ، حتى أصبحت خدمة هذه
الديون تؤلف أكبر رقم في الجانب المدين من ميزان
مدفوعاتا . ومن شأن هذا الوضع ، حسب قدر ضخم من
مبالغ المساعدات الخارجية عن الوفاء بأغراض التنمية
البحثة . وقاد ذلك لأن تصبح خدمة الديون الخارجية
محور المسائل المتصلة بسياسة التنمية الاقتصادية
الدولية .

ومصادقا لهذا الرأي ، ورد بتقرير للبنك الدولي
للتعمير والانشاء عنوانه « التقدم الاقتصادي والديون
الخارجية » أن الديون العامة لأربع وثلاثين دولة نامية قد
زادت من ستة بلايين دولار عام ١٩٥٥ الى ١٦ر٣ بليون
دولار عام ١٩٦٢ . وترتب على هذه الزيادة تضاعف
المدفوعات التي تخصص لخدمة الديون (أى تسديد
الأقساط وفوائدها) بنحو ثلاثة مرات في خلال الفترة
السالفة الذكر ، في حين لم تزد متحصلات هذه الدول
النامية من صادراتها عن ١٠٪ . ويعنى هذا أن فائدة
الديون المستحقة على الدول النامية وأقساطها قد بلغ
مقدارها ما يعادل ١٣٪ من متحصلات الصادرات . علما
بأن هذه النسبة تتضمن ديون الدولة الخارجية فقط ،
بمعنى أنها لم تتضمن التزاماتها تجاه رعاياها : أى
ديونها الداخلية .

وثمة عدد من العوامل تتكاتف على استفحال الزيادة الاستثنائية في المديونية الخارجية التي تتحملها الدول النامية وفي تعاظم عبء خدمة ديونها . ويأتى في طليعة هذه العوامل :

أولا - تآلى طائفة من الدول النامية فى التعجيل بتنفيذ مشروعات التقدم الاقتصادى مما دفعها للجوء للاقتراض الخارجى . لاسيما وقد تبين قصور الادخار القومى عن الوفاء باحتياجات طموحها نحو النهوض بمراقها .

ثانيا - ضعف الطلب العالمى على منتجات طائفة أخرى من الدول النامية . ويحد هذا من صادراتها ، فتحرم بالتالى من تدفق النقد الأجنبى الذى تستخدمه لاستيراد السلع الضرورية لتنفيذ برامج التنمية، مما يحفزها للاقتراض من الخارج وفاء باحتياجاتها .

ثالثا - اخفاق طائفة ثالثة من الدول النامية فى الاستغناء عن استيراد سلع أساسية لتنفيذ برامج التنمية بإنتاجها محليا . ويضطررها هذا للاستمرار فى استيرادها، مما يلجئها للاقتراض .

وثمة أمل داعب الاقتصاديين فترة ما ومداره أن اقتراض الدول النامية من النقد الأجنبى للوفاء باحتياجاتها من الخارج ، ظاهرة موقوتة . بمعنى أن أزمة هذه الدول الى النقد الأجنبى لن تطول ، ولا تلبث الا بعض الوقت تستطيع بصدده تسديد قروضها وسلوك سبيل التقدم

السليم أسوة بالدول المتقدمة • واتضح هذا الرأى عمليا عند وضع شروط قروض الدول النامية • اذ عينت العقود أوقات تسديد الأقساط دون أن تأخذ في الاعتبار توفيق القروض في التخفيف من حدة أزمة الدول النامية في النقد الأجنبى ، وذلك ان أثمرت المشروعات التى استخدمت القروض لتمويلها •

وعلى أساس هذه النظرة المغرقة فى التفاؤل ، تورط كثير من الدول النامية فى اقتراض قروض قصيرة الأجل من الحكومات والبنوك الأجنبية تستحق الأداء خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات أو أقل • ولقد أبرز تقرير بنك التعمير والانشاء الدولى عن عام ١٩٦٢ أن فترة تسديد الديون التى تعقدها حكومات الدول النامية أو التى تتم بضمائنها مع البلاد الخارجية ، تبلغ ثمانية أعوام فى المتوسط • وكان لا مناص للدول النامية من اللجوء الى عقد القروض مع حكومات الدول الأجنبية تحت ضغط حاجتها الملحة من ناحية ، ولما شوهده من تقاعس رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة عن ارتياد أسواقها المالية للاستثمار • وهذه ظاهرة أخذت تشتد منذ عام ١٩٥٥ •

وبالأحرى ، تنوء البلاد النامية تحت أثقال خدمة ديونها ، الأمر الذى يدل على قصور سياسة المساعدة الاقتصادية الدولية فى هذا المجال • ذلك لأن الدول المتقدمة قد دأبت فى الماضى على أن تحصر مساعداتها للدول النامية فى توليها - بصفة خاصة - عملية تمويل

واردات الدول النامية من المعدات التي يستلزمها تنفيذ مشروعات معينة وفق المواصفات المناسبة لتلك المشروعات . فلم تأخذ الدول المقترضة في حساباتها مشكلة خدمة الديون التي حصلت عليها الدولة النامية - أية دولة - من مختلف المصادر ، بل لقد اعتبرتها مسئولية البلد المقترض . فان تفاقمت حالة ميزان مدفوعات هذا البلد سوءا ، اقتصر عون البلد المقرض على تزويده بقروض تعاونه على تقويم ميزانه المعوج . وتتم القروض الجديدة - في غالب الأحيان - بنفس شروط القروض القديمة . وكانت المساعدة - حتى عهد قريب - مطلقة ، أى غير معينة بتنفيذ مشروع محدد . وكان هذا يتيح للبلد المقترض توجيه جانب منها لاصلاح حالة التزاماته بخدمة ديونه . وليس هذا بالعلاج الناجع للمشكلة ، فانه - كما هو ظاهر - مجرد تسويق للمشكلة .

وعلاجا لهذه المشكلة ، أحدثت الدول والمؤسسات المالية المقترضة في السنوات الأخيرة بصفة خاصة ، بضع تعديلات هامة على سياسة المساعدة . وتجلت هذه التعديلات فى سياسة الاقراض فى احلال ما يطلق عليه اصطلاحا « القروض اللينة » مكان ما يطلق عليه « القروض الصلبة » . ومناطق ذلك : تقليل سعر الفائدة بحيث لا يجاوز ٣٪ ، ومد أجل الاستحقاق الى عشرين عاما أو أكثر . هذا بينما بلغت فترة الاستحقاق - كما ذكرنا من قبل - ثمانية أعوام ، وأزبت الفائدة فى بعض الحالات على

٦٪ • كما طبق على الدول المقترضة تيسير آخر يستند على تنويع عملية امتزاج الهبات والقروض وفقا لآجال مختلفة • وبيتغى من وراء ذلك تخفيف عبء الاقتراض عن كاهل البلد المقترض وجعله موافقا لظروفه الخاصة • لكن ثمة ملاحظة هامة مبناهما أن هذه التعديلات فى سياسة المساعدة أصبحت تقتزن باختزال تدفق المنح النقدية الى البلاد النامية • وقد جردتها هذا من قسط من المزايا التى حققتها لها سياسة تخفيف شروط الاقتراض •

وأيا ما تكون الحال ، تحمل هذه التعديلات فى سياسة الاقتراض بين طياتها ، الحرص على أن تنسجم شروط عقد القروض - الى أكبر حد ممكن - مع طاقة البلد المقترض المالية وقدرته على خدمة القروض من ناحية تسديد الفوائد والأقساط على السواء • وانه وان لم تتفق آراء الاقتصاديين بعد ، حول تقييم قدرة البلد على خدمة قروضه ، فلقد أصبحت فكرة التيسير على البلاد النامية تسود أوساط البلاد التى تقبل على مساعدتها وتقديم العون لها •

ولقد لاحظنا بموضع سابق من هذه الدراسة أن برامج التنمية الحالية تستند على تحقيق زيادة وافرة فى تدفق رموس الأموال على البلاد النامية حتى يتيسر تنفيذ برامج التنمية ، بما تعنيه عملية التنفيذ من نمو سريع فى الدخل الإجمالى بمعدلات تفوق ما كان يتم قبلها • ولا طاقة

لموارد البلاد النامية الخاصة على تنفيذ تلك المشروعات ، الأمر الذى يتطلب تدفق المساعدات الخارجية عليها ، حتى بعد استكمال مشروعات التنمية الجارى تنفيذها فى الوقت الحاضر .

لكن ينتج عن الاقبال على الاقتراض من الخارج ، تزايد مديونية البلاد النامية فضلا عن جسامه الأعباء التى تلقىها خدمة الدين على كاهل البلاد المدينة . وهذا ما تنبئنا به احصاءات الأمم المتحدة : اذ يقدر ما يتدفق على البلاد النامية من القروض الرسمية التى تعقدتها مع البلاد المتقدمة بالغين وخمسائة مليون دولار سنويا فى المتوسط ، ويعنى هذا أن عبء خدمة ديون البلاد النامية يقدر أن يجاوز الخمسة آلاف والمائتى مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٦٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ . فاذا علمنا أن مجموع ما يرد البلاد النامية من الاموال الطويلة الاجل - العامة والخاصة على السواء - يقدر سنويا بثمانية بلايين دولار ، لا دركنا أنه لن يتبقى للبلاد النامية فى عام ١٩٧٥ من هذا المبلغ سوى ألف ومائتى مليون دولار ، فى حين يذهب الباقي (٦٨٠٠ مليون دولار) لخدمة الدين . وظاهر أن مبلغ الألف ومائتى مليون دولار يتناقص تدريجيا بفعل تزايد المبالغ المخصصة لخدمة الدين .

وبعبارة أوضح ، ستصبح البلاد النامية خلال فترة لا تتجاوز عشرة أعوام تقترض لتسديد أقساط ديونها وخدمتها ، ليس الا . ويدعو هذا الموقف لاجاد حلول

جذرية لمشكلة الديون وضمان استخدام الأموال التي تتدفق على البلاد النامية في الأوجه الكفيلة بتنفيذ مشروعات التنمية .

٤ - صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الميثاق عن الأمم المتحدة في ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٢ قرارا بتكوين لجنته لوضع برنامج تفصيلي لإنشاء صندوق خاص يتولى منح المساعدة والقروض الطويلة الأجل - بفائدة مخفضة - الى البلاد المتخلفة اقتصاديا لتمكينها من الاسراع في انجاز برامج التنمية الاقتصادية . ورسمت الجمعية العامة للأمم المتحدة خط سير أبحاث اللجنة وفق الخطوط التالية :

أولا : حجم الصندوق الخاص وتكوينه وإدارته على شريطة أن لا يتعارض انفاذه مع منظمة دولية قائمة .

ثانيا : طريقة تجميع الاشتراكات في الصندوق ، مع الرغبة في أن تكون المساهمة عالمية .

ثالثا : طبيعة مساهمة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء فيها .

رابعا : السياسات والشروط والتدابير التي تثبت في عقد القروض ومنح المبالغ من الصندوق الى البلاد النامية .

خامسا : المبادئ التى تنتهجها البلاد التى تتلقى المنح والقروض من الصندوق .

وهاك عرضا سريعا لأهم محتويات هذا التقرير القيم:

١ - دور الصندوق الخاص

ينحصر دور الصندوق الخاص فى أداء رسالة الأمم المتحدة فى كفالة التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وبذل العون الى الدول المتخلفة اقتصاديا لتسير فى طريق التقدم والازدهار ، وتدرك الأمم المتحدة بأن التعجيل بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية يتطلب فى كثير من الحالات منحاً وقروضا طويلة الأجل بفائدة مخفضة ، اذ لن تتيح لها تجارتها الخارجية فائضا ذا شأن يمكنها من كفالة تقدمها .

وثمة ثلاثة اعتبارات هامة :

أولا : أن فكرة الصندوق - فى جوهرها - تعبير عن مبادئ الأمم المتحدة المتصلة برفع مستوى معيشة الشعوب المتخلفة وزيادة طاقتها الانتاجية . والصندوق بالتالى أداة لتنفيذ المقترحات والتوصيات لحل مشكلات العالم الاجتماعية .

ثانيا : على الصندوق واجب تشجيع الدول المتخلفة اقتصاديا على النهوض بمرافقتها حتى تؤتى مساعداته ثمرتها المنشودة .

ثالثا : اذا منحت الجماعة الدولية مساعداتها الى

البلاد المتخلفة فيجب أن توجه تلك المساعدات توجيهها يفيد المجتمع الانساني من ثمراتها .

وتؤمن الدول المتقدمة أن بقاء الاوضاع الاقتصادية للدول المتخلفة اقتصاديا ، يهدد السلام الدولي ويزلزل الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للعالم كله .

٢ - موارد الصندوق

قوام موارد الصندوق ، المبالغ التى تكتبب بها الحكومات . وتتكون من تعهد بدفع مبالغ معينة فى غضون فترة محددة . أى تضع الحكومات تحت تصرف الصندوق من وقت لآخر ، المبالغ التى تكتبب بها . وتتيح هذه الطريقة لمديرى الصندوق رسم برنامج لفترات طويلة ، كما تغدو الدول النامية على علم بمقادير المساعدة التى تتلقاها من الصندوق . ومن ثم تتألف موارد الصندوق من اكتتابات متجددة ترتبط الحكومات بها مقدما ، وتصبح فى متناول الصندوق طوال فترة الارتباط . ولن تتكون الموارد - والحالة هذه - من رأس مال محدد تساهم فيه الحكومات ، على نحو ما هو حاصل بالنسبة لصندوق النقد الدولي . ويسمح للأفراد والهيئات الغير الحكومية بالاشتراك فى الاكتتاب أسوة بالحكومات .

وتمكينا للصندوق من أداء رسالته فى خلال المراحل الاولى لانشائه ، تقدم الحكومات المكتتبه مبالغ سنوية

للا اتفاق منها على الشئون الادارية للصندوق . والاكتتاب
فى أموال الصندوق اختيارى ، ويترك للحكومات أمر
تقريرها ، وان كان من المفهوم أن يتناسب الاكتتاب مع
قوة البلد الاقتصادية التى تقرر وفقا للمساحة وعدد
السكان والغنى أو الفقر النسبى ، وفوق ذلك كله تبعا
للدخل القومى ومركز ميزان المدفوعات .

وتتم الاكتتابات بعملات البلاد المكتتبه فى احتياطى
الصندوق ، وتكون قابلة للتحويل بالقدر الذى تسمح به
تلك البلاد . وقد استبعدت فكرة قابلية المبالغ المكتتب بها
للتحويل ، خشية أن يصد ذلك كثيرا من الدول عن
الاشتراك فى عضوية الصندوق . كما أنه لن ييسر للبلاد
النامية المساهمة فى الاحتياطى بسبب افتقارها للعمليات
القابلة للتحويل ولعجز ميزان مدفوعاتها .

٣ - عمليات الصندوق الخاص

كى تحصل الدولة النامية على مساعدة الصندوق ،
يجب أن تكون عضوا فيه : تتقبل التزامات العضوية
وتساهم مختارة فى ميزانيتها الادارة والتشغيل . وعليها
أن توجه المساعدة التى تحصل عليها للنهوض
باقتصادياتها . ويتطلب ادراك هذه الغاية تعبئة مواردها
الخارجية والداخلية والانتفاع بها فى التنمية الاقتصادية .
وعلى الحكومات النامية واجب النهوض بسياساتها المالية

والنقدية حتى تتجاوب مع احتياجاتها وأن تسعى لكبح جماح التضخم .

ويسبق تقرير المساعدة ، رسم برنامج محدد للتنمية الاقتصادية أو تقديم مشروعات مفصلة ذات فائدة اقتصادية ظاهرة للبلد النامي . وتتطلب التعبئة الحقة للموارد ورسم برامج محددة للتنمية : انشاء منظمات وادارات جديدة (أو توسيع القائم منها فعلا) حتى يمكنها تلبية مطالب السياسة الجديدة ، والاستفادة من المعونة الفنية التى تنظمها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية ، على أوسع نطاق .

وإذا كانت الغاية من انشاء الصندوق سد النقص فى موارد البلاد النامية من الاموال اللازمة لها للنهوض باقتصادها القومى والتغلب على مصاعبها المالية الدولية ، فان عبء التنمية الاقتصادية - مصداقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٥٢٠ (الدورة السادسة) - يقع على كاهل شعوب البلاد النامية ويستند على مجهودها قبل أى شئ آخر .

ويبذل الصندوق العون للحكومات فقط ، وبناء على طلبها ولا يتعامل الا مع حكومات . وتعين الحكومات المشروعات والبرامج التى تقرر تنفيذها بمساعدة الصندوق وتشرح قصور مواردها وتحدد أسبقية المشروعات وتبدي مقترحاتها لحسن تنفيذها . وعلى الحكومات أن تبين ضعف وسائل التمويل الخارجى عن تزويدها باحتياجاتها الى

الموارد الخارجية ، ومدى قدرتها على تدبير جانب من هذه الاحتياجات . وعلى أساس هذا التقدير يبدد الصندوق مقدار المساعدة التي يبذلها .

٤ - إدارة الصندوق

تتاح عضوية الصندوق لاية حكومة تبدى استعدادها لاعتناق مبادئ الصندوق وسياساته ، وأن تكون عضوا فى الأمم المتحدة أو احدى الوكالات المتخصصة ، وترتبط بالاشتراك فى ميزانية التشغيل ، وتسدد اشتراكها فى الميزانية الادارية حسبما يقرر المجلس العام للصندوق . ويجوز لاية حكومة أخرى اكتساب عضوية الصندوق على شريطة موافقة المجلس وقبولها بمبادئ الصندوق وسياساته .

ونظرا للأهمية الكبرى التى توليها الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية للدول النامية ، يرفع الصندوق سنويا تقريراً عن أعماله الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى . ويلاحظ الاتصال الوثيق بين أعمال الصندوق وإدارة المعونة الفنية . ففي مكنة هذه الادارة مساعدة الصندوق فى تقدير القيمة الفنية لمشروعات التنمية الاقتصادية وبرامجها ، التى ترفع الى الصندوق التماسا لمساعدته كما يكمل عمل كل منهما الآخر . فادارة المعونة الفنية تدرس المشروعات وتستعرض الأحوال الاقتصادية للبلاد النامية وترسم برامج

التنمية الاقتصادية • وتعتبر هذه الدراسات الأساس التي
تقرر اتجاه الصندوق الى منح مساعداته المالية للبلاد
النامية •

وللصندوق ميزانية مستقلة عن ميزانية الامم المتحدة •
وذلك لاحتمال اشتراك حكومات في الصندوق ليست
عضوا فيها أو في الوكالات المتخصصة • وتتألف إيرادات
الميزانية من اشتراكات الأعضاء التي يحددها المجلس •
ومهما يكن من أمر انشاء صندوق خاص للتنمية
الاقتصادية يتبع الأمم المتحدة ، فانه ما برح في مراحله
الأولى •

٥ - ادارة المعونة الفنية التابعة للأمم المتحدة

تبدى الدراسات التي يجريها الاخصائيون في كثير
من البلاد النامية ، عظم امكانياتها المادية لو قيض لها
تطبيق أسباب المعرفة الفنية الحديثة في مرافقها • فيرتفع
مستوى شعوبها الذي يعتبر قطب الرخى في السلام العالمى
الحقيقى • وهذا ما أدركه الموقعون على ميثاق الامم المتحدة
في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ • فأنشئوا المجلس
الاقتصادى والاجتماعى الذى خصص بدوره صندوقا لتمويل
البرنامج الموسع للمعونة الفنية التى تبذلها هيئة الأمم الى
البلاد المتخلفة اقتصاديا • كما عهدت الامم المتحدة الى
سبع وكالات متخصصة تابعة لها مزودة بخبرة الاخصائيين

العالميين هي : منظمات : العمل - الأغذية والزراعة -
التعليم والثقافة - الطيران المدني الدولي - الصحة -
الظواهر الجوية - المواصلات الدولية ، ببذل مساعدتها في
رسم برنامج المعونة الفنية للتنمية الاقتصادية • وتتولى
إدارة المعونة الفنية بالأمم المتحدة تنسيق أعمال تلك
الوكالات وأعمال المنظمات المرتبطة بها مثل البنك الدولي
للتعمير والانشاء وصندوق النقد الدولي ••

وتكفلت الأمم المتحدة بمقتضى المادة ٥٥ من ميثاقها
بالسعى الى رفع مستويات المعيشة وتوفير العمالة الكاملة
وتحقيق شرط التقدم والارتقاء الاقتصادى والاجتماعى •
وتتولى الجمعية العامة طبقا للمادة ٦٠ هذا الامر الذى تحيله
بدورها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى • وبناء على
الالتزامات التى وردت بالفصل التاسع من ميثاق الامم
المتحدة ، أصدرت الجمعية العامة طائفة من القرارات خلال
فترة انعقادها الأربع الأولى اعترفت فيها باختلاف الأمم
الأعضاء فى تقدمها الاقتصادى • ودعت المجلس الاقتصادى
والاجتماعى لدراسة الطرائق والوسائل الفعالة لتزويد من
يحتاج من الدول الأعضاء - بالتعاون مع الوكالات
المختصة - بالخبرة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية •

ومناط أهداف المعونة الفنية :

١ - تشكيل فرق دولية من الخبراء تقدم - بطريق
مباشر أو غير مباشر - بوساطة هيئة الأمم أو الوكالات

المتخصصة ، مهمتها أن تزجى ارشادات خاصة لبرامج
الاصلاح والتنمية الاقتصادية .

٢ - تقديم التسهيلات التى تساعد الدول التى
لم تستكمل بعد نهضتها ، على تكوين طائفة من الخبراء
الوطنيين فى نواحى التقدم الاقتصادى المختلفة . وذلك
بتزويدها بالمعدات والخبرة الضرورية لتشديد المعاهد الفنية
داخل البلاد .

٣ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتزويد الدول التى
لم تستكمل بعد نهضتها - بالاعانات المالية الضرورية -
لايفاد خبراءها للتعليم والتدريب ، فى البلاد والمؤسسات
الدولية التى أدركت مكانة ممتازة فى التخصص الفنى .
٤ - عقد مؤتمرات دولية للخبراء لدراسة المشكلات
والمسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية .

٥ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة المعارض الخاصة ،
ولوضع المؤلفات والدراسات التحليلية للمسائل الفنية
ولتبادل البيانات عما ينشر من المؤلفات الفنية الحديثة .

ويشترك فى هذا البرنامج جميع الدول الأعضاء :
سواء فى هيئة الأمم أو منظمة العمل الدولية ، ومنظمة
الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والثقافة ،
ومنظمة الصحة الدولية ، بتقديم الخبراء وتدريب
المرشحين .

ولقد أنشئ مجلس للمعونة الفنية تعيينه الوكالات

الدولية المتخصصة السالفة الذكر ، ويرأسه سكرتير عام الأمم المتحدة أو من ينوب عنه . كما يمثل فيه كذلك مندوبون عن البنك الدولي للتصميم والانشاء وصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للاجئين ومنظمة المواصلات الدولية . ويدرس المجلس طلبات المعونة الفنية التى تتلقاها المنظمات الممثلة فيه .

ويجب على السكرتير العام للأمم المتحدة أن يراعى فى منح المعونة لدولة ما المبادئ الآتية :

١ - أهمية الخدمات والاشتراطات المالية لتقدمها .
ويتولى المجلس الاقتصادى والاجتماعى مراجعتها فى كل دور من أدوار انعقاده .

٢ - تحدد الحكومات التى يهملها الأمر المساعدات التى ترغب فى الحصول عليها .

٣ - تقوم الدولة التى ترغب فى الحصول على المساعدات الفنية - قبل طلبها تلك المساعدات - بتحديد طبيعة المسائل ونطاقها التى تطلب من أجلها المساعدة .

٤ - يجب ألا تتخذ المعونة الفنية ذريعة للتدخل الأجنبى السياسى أو الاقتصادى فى شئون الدولة المعانة .
وأن تقدم لحكومة هذه الدولة وتكون مطابقة لاحتياجاتها ، وبالوضع الذى ترغب فيه . وأن تكون من الطراز الأول من حيث القيمة والتخصص الفنى .

وتتعهد الدولة التى تطلب المعونة الفنية باتباع المبادئ التالية :

١ - تسهيل مهمة الهيئات الدولية المشتركة في تقديم المعونة الفنية . وذلك بتزويدها بالبيانات الضرورية الخاصة بالمشكلات التي تطلب من أجلها المعونة ، وبتسهيل اتصالها - لا بالمصالح الحكومية فحسب - بل وبالأفراد الذين لهم صلة مباشرة بتلك المشكلات وبمشكلات أخرى مرتبطة بها .

٢ - أن تبادر بأن تضع موضع الاعتبار الكلى الآراء الفنية التي تقدم إليها بناء على طلبها .

٣ - أن تتعهد بأن تنشئ أداة تنسيق حكومية لضمان الاستفادة من جميع مواردها الفنية والطبيعية والمالية ، الضرورية للتنمية الاقتصادية . والتي يمكن عن طريقها ضمان الافادة من أية موارد هامة يتيسر للدولة الحصول عليها عن طريق دولي ، في ميدان المعونة الفنية .

٤ - أن تتحمل قسطاً هاماً من تكاليف المساعدة الفنية التي تقدم إليها . وذلك بأن تقوم - على الأقل - بسداد الجزء من هذه التكاليف الذي يمكن سداده بعملتها الوطنية .

ويشترط في الخبراء الذين يندبون لاسداء المعونة الفنية :

١ - أن يكونوا من الاخصائيين الفنيين المشهود لهم بالكفاية العالية .

٢ - أن يراعى في اختيارهم المأمهم باحتياجات البلد الخاصة ، واستطاعتهم التوفيق بين طرائق العمل وظروف

البلد الخاصة • وقدرته على التوفيق بين طرائق العمل وظروف البلد المحلية والاجتماعية والمادية •

٣ - أن يمتنعوا عن القيام بأى نشاط سياسى أو تجارى أو أى نشاط آخر خارج عن نطاق المهمة الموكولة اليهم • ويجب تحديد اختصاصاتهم فى كل حالة ، بالاتفاق بين البلد الذى يطلب المعونة والمنظمات الدولية التى تسديها •

ويراعى فى اجابة طلبات المعونة الفنية مايلى :

١ - أن تستلهم الهيئات المشتركة فى تنفيذ البرنامج ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ البرنامج الموسع للمعونة الفنية والقرارات المتصلة به • ويجب أن يترتب على اسداء المعونة الفنية زيادة انتاج الموارد البشرية والمادية وتوزيع الفوائد الناجمة عن تلك الزيادة توزيعا عادلا على السكان حتى يتأتى رفع مستوى معيشتهم •

٢ - أن تكون مشروعات التنمية المقترحة من شأنها تحقيق رفاهية الشعب ، وبخاصة توفير العمالة السكاملة للجميع • وأن تراعى فيها الحكومات الظروف والعادات والقيم الاجتماعية السائدة فى منطقة معينة والتى قد تؤثر بطريق مباشر على أوضاع التنمية الاقتصادية •

٣ - ترتيب المشروعات وفقا لاحتياجات الدول المتخلفة وتوزيعها الجغرافى • والاستقلال السياسى شرط لحصول الدولة على المعونة

الفنية للأمم المتحدة • وقد نص على ذلك ، القرار ٢٠٠ (الدورة الثالثة للجمعية العامة) • ولن يتأتى لبلد اجتنء ثمرات التنمية على أساس قويم الا برسم برنامج يراعى فيه توازن عوامل الاقتصاد القومى المختلفة • ويجب أن يقوم هذا البرنامج على أسس عملية قوامها موارد البلاد وامكانياتها الاقتصادية ، وتقدير الأهم على المهم فى تنفيذ جوانب البرنامج • وتأتى مساعدة الدولة فى تقدير احتياجاتها وصياغة برامج التنمية ، فى مقدمة أعمال الوكالات المتخصصة التى تشرف على تنفيذ برامج المساعدة الفنية • وان اتصال الأمم بعضها ببعض وتشابك مصالحها، يوجب على الدولة التى تعد مشروعات التنمية الاقتصادية أن لا تغفل مجريات الحوادث الدولية والبرامج التى تنفذها الحكومات الأخرى ، والا منيت مشروعاتها بالفشل ، سيما ان اتصلت بالتجارة الدولية • وهذا ما يجعل لنصائح الأمم المتحدة قيمتها العظيمة •

واذا كانت احتياجات الدولة النامية عديدة وعاجلة لكن غايتها التوسع فى الانتاج بوساطة تنفيذ برنامج يتوازن فيه التصنيع مع التنوع الزراعى • ويتطلب التنفيذ توفير الطاقة المحركة المواصلات ، وعدم اغفال العوامل الأخرى المتصلة بالانتاج مثل : الصحة والتعليم والتغذية • فانه على الرغم من أن نسبة عظيمة من سكان البلاد النامية - تتراوح بين النصف والثلاثة أرباع - تعمل فى انتاج الأطعمة ، الا أن حالة التغذية - سواء من حيث النوع أو

الكمية - قاصرة للغاية • فاحرى بالدولة توجيه جهودها قبل أى شىء آخر ، نحو تحسين الانتاج الزراعى لزيادة الأطعمة المتاحة فى الريف ، وتوفيرها للعاملين فى الصناعات الجديدة • ثم ترفع الى رفع مستوى الصناعات الاستخراجية لتزود الصناعات التحويلية باحتياجاتها من المعادن والوقود • وتتجه أخيرا للتوسع فى التصدير لتحصل من مبيعاتها فى الخارج على الأموال اللازمة لتمويل نهضتها الاقتصادية •

وان زيادة الانتاج الزراعى زيادة جوهرية أمر مستطاع ، لو طبقت التدابير المناسبة وفى مقدمتها : العناية باختيار السلالات ، وتوفير الأسمدة الصالحة ، وتزويد المزارع بالمعدات الحديثة ، وانشاء الصوامع لتلافى خسائر المحصولات واقامة مخازن التبريد للمحافظة على الفواكه والخضروات • فضلا عن تحسين السلالات الحيوانية عن طريق : التهجين ، والقضاء على الأوبئة التى تضيق الحيوانات ، والعناية بالغابات ، وتحسين طرائق الانتفاع بالثروة المائية : كل هذا قمين بزيادة الثروة الزراعية ورفع مستوى التغذية فى البلاد •

وللنهضة الصناعية أوضاع متعددة تختلف وفقا لطبيعة موارد البلد المادية وحجم وحذق السكان • فتتجه البلاد فى بادئ الأمر للنهوض بمناجمها ، بينما يعنى البعض الآخر بانشاء الصناعات الزراعية والافادة من المعادن المتوافرة فى أراضيها • وتركز بعض البلاد اهتمامها فى انتاج السلع التى تسد الاستهلاك المألوف للمواطنين ، فى

حين ترنو بلاد أخرى الى انتاج السلع الانشائية • على أن
البلاد النامية جميعها تعني بتحسين المواصلات والقوى
المحركة •

والواقع يعتبر الافتقار الى القوى المحركة - سواء على
شكل بخار أو ديزل أو كهرباء - عقبة كأداء تقف أمام
التقدم الاقتصادي في جميع المناطق تقريبا • وانه وإن
زخرت كثير من المناطق بأسباب القوى المحركة ، لكن
يعوزها المال والخبرة الفنية لاستخدامها على نطاق مثمر
في اقتصادها القومي •

وقد تتطلب المعونة الفنية في الميدان الصناعي عدة
مراحل :

تبدأ الأولى بالدراسات الاقتصادية والهندسية لتحعين
أوفق الصناعات للبلاد • أى من حيث مدى توافر الموارد
الطبيعية والمواد الأولية والقوى المحركة ، ورؤوس الأموال
والأيدي العاملة ، واتساع أسواق التصريف •

ثم تدرس الصناعة التي يقع الاختيار على قيامها
بالبلد • ويرسم برنامج يحدد قدرة الصناعة الاقتصادية •
ويفصل في أجدر العمليات بالتنفيذ • وتعين المشروعات
الإضافية للصناعة مثل القوة المحركة والمواصلات •
ويقرر البرنامج كذلك : تكاليف الانتاج والتصريف •

وأخيرا ، يحتاج الى المعونة الفنية خلال مرحلتى تشييد
وتدريب المديرين والاختصاصيين المحليين على ادارة المصنع •

ويعتبر تقدم المواصلات مفتاح التقدم الاقتصادى فى كثير من بقاع العالم . فان معظم البلاد النامية يفتقر الى الطرق الصالحة والى تعزيز النقل النهري والسكك الحديدية والى المطارات للطائرات المدنية ، وتحسين الموانى . ويتطلب كذلك بالاضافة الى رموس الاموال ، الخبرة الفنية للمساعدة فى خفض تكاليف الانشاء الى اوطأ حد ممكن . ويتأتى عن تقدم المواصلات زيادة كمية الأطعمة فى الحضر ، وخفض أسعار المصنوعات فى الريف ، ويقود الى نشر الآراء الجديدة والثقافة .

وتستند زيادة الانتاج - فى الزراعة والصناعة على السواء - على العامل البشرى دائما . ومن ثم ، يجب تلافى الأضرار التى تصيب السكان من جراء تنفيذ برامج التنمية . ويطالعا فى هذا الصدد الضرر الصحى الهائل الذى أصيب به سكان الريف المصرى من جراء التوسع فى الرى منذ منتصف القرن التاسع عشر لزراعة القطن لتصديره الى البلاد الغربية . اذ لم تتخذ أسباب الوقاية من أمراض كالبلهارسيا والانكلستوما ، فانتشرت بين ظهرانى الفلاحين انتشارا ذريعا هذ القوى العاملة الريفية هدا . وتقدر الهيئات الدولية نسبة المصابين بالطفيليات فى الشرق الاوسط بحوالى ٩٠٪ من سكان الريف ، الأمر الذى يقلل الانتاج الى أدنى حدوده . ولا تقل أهمية صحة العامل فى الانتاج الصناعى عن أهميتها فى الانتاج الزراعى ، فالمشاهد أن المناطق الصناعية التى يتمتع فيها العمال بصحة

موفورة ، تتفوق على غيرها في مضمار الطاقة الانتاجية للفرد ، ويهبط فيها معدل الوفيات كثيرا . ومن ثم يجب البدء بتنفيذ البرامج الصحية قبل انفاذ البرامج الاقتصادية . ويتلو ذلك رسم برامج للتعليم والثقافة ، اذ لن تقوم للتنمية الاقتصادية قائمة في بيئة جاهلة ، وعلى أن تتجه العناية الى التعليم بصفة خاصة .

وترتبط التنمية الاقتصادية بالتقدم الفنى ، الذى يدعمه البحث . ولذلك تعنى الحكومات بانشاء معامل البحث ، وتلحق بالجامعات والمعاهد والمصالح الحكومية المختصة ، كما قد تلحق بالمصالح نفسها . ويجب تزويدها بالمعدات والأجهزة واعداد برامج أبحاثها بعناية بالغة . ولا ريب أن المعونة التى تتلقاها حكومات البلاد النامية فى هذا الشأن من الهيئات الدولية لها قيمة ثمينة فى قيام المعامل برسالتها العظيمة فى التنمية الاقتصادية . كما تزود تلك الهيئات البلاد النامية بالمعلومات الفنية وبأحدث الآراء فى المسائل التى تشغل الأذهان ، فيصبح القائمون على تنفيذ مشروعات التنمية وثيقى الصلة بمجريات الأبحاث العلمية فى الخارج .

وينبعت عن التغيرات الأساسية فى الحياة الاقتصادية لبلد - أى بلد - مشاكل اجتماعية جوهرية . ولن يستطيع شعب يعيش فى ظل أوضاع اجتماعية قديمة ، أن يستوعب المظاهر الاقتصادية الحديثة الأتدرجيا . ويجتاز الشعب فترة انتقال من الاقتصاد الزراعى الذى يقوم على المجتمع

الريفي المحافظ ، الى اقتصاد قوامه مجتمع المدينة المتحور
الحافل بالحركة ، بما يحمله هذا الانتقال بين طياته من
تقلقل اجتماعي يؤثر أيضا تأثير على استقرار العائلة
والمجتمع . ومن ثم قد تحتاج الأمة النامية الى اخصائيين
اجتماعيين يدرسون العلاقات التي تتمخض عنها التنمية
الاقتصادية ، على أمل ارسائها على أساس مكين لا يضر
مجتمع الأمة في مجموعه .

ومن أغراض التنمية الاقتصادية الأساسية ، تحسين
أحوال الطبقة العاملة . فان فشلت الأمة في تحقيق ذلك ،
نفذت المبادئ الهدامة الى صفوف العاملين وتعرضت البلاد
للتقلقل الداخلي والعدوان الخارجي . كما يترتب على
الاخفاق في رفع مستوى المعيشة ، ضياع الفوائد التي تتوقع
الأمة اجتناءها من التنمية الاقتصادية هباء منثورا . ويجب
أن يكفل للعامل غذاء كاف وملبس لائق ومسكن مناسب ،
ويؤمن على حياته من أخطار العمل والتعطل وأن يثاب على
اجادته لعمله . ولذلك فان للمساعدة الفنية دورا حيويا في
هذا الميدان .

ويقتضى تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية تنظيم
عمليات الائتمان وطرح سندات الحكومة للاكتتاب وتوجيه
السياسات النقدية والمصرفية والمالية العامة للجهات التي
تطلبها تلك المشروعات ، الأمر الذي يستلزم الخبرة الفنية
الخارجية .

وقد تبذل المعونة الفنية لحل المشكلات الادارية العامة

التي تبرز من خلال تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ،
مثل اعادة تنظيم الادارات الحكومية لكي تستطيع مواجهة
المسئوليات الجديدة وتنسيق اعمال الادارات المختلفة
وتبسيط الاجراءات الادارية ووضع نظم اختيار الموظفين .
والواقع ان هذا التنظيم من الاهمية بمكان عظيم حتى انه
ليتوقف على نفايته نجاح مشروعات التنمية الاقتصادية .
وتأخذ المعونة الفنية للتنمية الاقتصادية اشكالا عدة
منها :

البعثات الاستطلاعية المشتركة - المساعدة المباشرة
بالنسبة لعمليات معينة - بعثات التدريب- البيانات العملية
للتقدم الفني الحديث - البحث الصناعي لتحسين الانتاج-
تزويد المعدات اللازمة للمعونة الفنية .

وتطلب بعض الحكومات ايفاد فريق من خبراء الهيئات
المشتركة في البرنامج الموسع للمعونة الفنية لدراسة
النواحي الهامة في اقتصاديات بلادها ، ومعاونة هذه
الحكومات في تحديد أسبقية مراحل التنمية الاقتصادية .
ويعين في بعض البلاد ممثلون مقيمون بالاتفاق مع حكومات
تلك البلاد لتمثيل مجلس ادارة البرنامج الموسع . وعلى
الموظف اسداء النصيحة والمساعدة للحكومات في صياغة
الطلبات التي تقدم الى مختلف الهيئات ، على ضوء امكانيات
تلك الهيئات ، ومساعدة الخبراء الذين توفدهم الهيئات
على تأدية أعمالهم بطريقة ايجابية . ويمكن طلب خبراء
لاسداء النصيحة والمساعدة في ميدان معين ، ويجوز لهم

أن يدربوا الموظفين المحليين أو يضطلعوا بأنفسهم بعمل معين . وقد يكون هؤلاء الخبراء من الموظفين الدائمين بالهيئات الدولية ، غير أن الشائع تكليفهم بصفة خاصة بأداء المهام المطلوبة . وتتيح الهيئات الدولية بعثات الزمالة والمنح الدراسية في الموضوعات المؤدية الى التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، الى أبناء البلاد النامية . ولكل هيئة طريقتها الخاصة في منح بعثات الزمالة . وتمنح بعثات الزمالة والمنح الدراسية وفق البرنامج الموسع : اما باعتبارها جزءا من مشروع شامل لجميع أشكال المعونة الفنية أو على أساس مستقل . أما المرشحون لبعثات الزمالة والمنح الدراسية ، فتعينهم حكوماتهم وتختارهم الهيئات نفسها .

ويتسم تدريب الموظفين الإداريين والفنيين من ذوى الاختصاص فى مختلف الميادين التى تهتم الهيئات الدولية . وذلك باستخدام مجموعة من وسائل التدريب ، وبخاصة فى داخل البلاد النامية نفسها . وقد تشمل هذه الوسائل انشاء معاهد تدريب مؤقتة وحلقات دراسية ، كما يمكن تهيئتها لموظفين من بلد واحد أو من مجموعة من البلاد .

ويعتبر تنظيم المعلومات التى تفيده فى ميدان معين لتشجيع التقدم الاقتصادى والانعاش الاجتماعى ، أو لتطبيقها على المشاكل الخاصة فى البلاد النامية ، أمرا ضروريا بالنسبة لمشورة الخبراء أو وسائل التدريب ، أو توزيع هذه المعلومات . وقد ثبت - فى مثل هذه الأحوال -

أن استخدام جماعات عاملة يقتصر تأليفها على الخبراء كل
فى ميدان اختصاصه ، طريقة ناجحة فى سبيل هذه
الاحتياجات .

وتقوم الهيئات المشتركة فى البرنامج ، بالرد على
الاستعلامات المتعلقة بالمسائل الفنية فى ميادينها الخاصة
بها . كما أن بعضها يعتبر بمثابة مراكز لتنظيم ونشر
الكتيبات والفهارس والأفلام والوسائل الأخرى الخاصة
بتوزيع المعلومات الفنية .

ويمكن كذلك اعداد مؤتمرات فى نفس الميدان ، وذلك
حينما يكون الموضوع متعلقا بالتنمية الاقتصادية .

ولما كانت المعونة الفنية تتباين كثيرا ، من ناحيتى
المدى والنوع - من بلد لبلد ومن وقت لآخر ، يتعدى تقرير
قواعد موحدة تحكم العلاقات بين الحكومات والمنظمات
الدولية التى تقدم المعونة . وبالأحرى ، يقص على كاهل
الحكومات المعانة والمنظمة (أو المنظمات الدولية) التى
تبذلها ، عبء تنظيم جوانب المعونة المختلفة . ويتم ذلك
بعقد اتفاقية أو بقيام الحكومة والمنظمة بتنفيذ الالتزامات
كل فيما يخصه . وتتضمن تنسيق علاقات المنظمة بإدارات
الحكومة المختلفة والاجراءات والمهام التى تعهد اليها .

وإذا كانت هناك أكثر من منظمة تشترك فى أعمال
المعونة الفنية لدولة ، تنشأ للمعونة الفنية ادارة خاصة
تمثل فيها المنظمات ويتولى موظفوها تحضير التقارير عن
سير برامج المعونة الفنية ، وتيسر تبادل المعلومات . الخ .

الفصل الثالث

خصائص مشروعات التنمية الاقتصادية

١ - المظاهر العامة

يستبين للباحث من استعراض مشروعات التنمية في الدول المختلفة ، وجود عدد من الاختلافات الخطيرة بين بعضها بعضا ، وقيام طائفة من التشابهات بين مشروعات احداها والآخرى :

فبلاد تتطلع لتحقيق معدل من الاستثمار العام - خلال فترة تنفيذ المشروعات - يتسم بالطموح •

بينما يلتزم غيرها جانب الاعتدال ، فيقنع بتحقيق معدل أقل تطرفا •

وثمة نزر يرضى بالحفاظ على وضعه الاقتصادي والاجتماعي الراهن •

ولقد اعتنق معظم البلاد النامية مبدأ اقتطاع أعظم قدر ممكن من الدخل القومي لاستثماره في النهوض بمرافق

الاقتصاد القومى • لكن تعلق جميع البلاد النامية - عدا
النزر اليسير - تنفيذ مشروعاتها على افتراض تدفق رؤوس
الأموال الأجنبية طوال فترة تنفيذ مشروعات التنمية •
ويرنو بعض البلاد للاستغناء عن المساعدة الأجنبية بفضل
زيادة قدرته الإنتاجية ، أو التقليل من حجمها قدر الامكان •
هذا بينما يشهد ضغط الحاجة على البعض الآخر ، فيلتمس
زيادة المعونات الخارجية فى صورة أو فى أخرى •

وتختلف مشروعات التنمية - أحدهما عن الآخر -
اختلافا واسعا المدى ، من ناحية درجة ما تسبغه على قطاعاتها
المختلفة من أهمية : فبعض المشروعات يضفى أهمية خاصة
على الانتاج المادى ، بينما تعنى مشروعات أخرى بقطاع
الخدمات ، لا سيما ما يتصل منه بنواحى التعليم والمسكن
والصحة •• وما الى ذلك من الشئون الاجتماعية •

فاذا ما ولى الباحث وجهه شطر الانتاج المادى ، ألفى
تباينا أساسيا فى نظرة بلد عن آخر :

فهناك بلاد توجه استثماراتها صوب الصناعة بالذات

وتعنى أخرى بالزراعة أساسا •

وتوازن ثالثة بين هذين القطاعين •

فان اتجه الباحث للصناعة :

يجد بلادا توجه استثماراتها لانتاج الصناعات
الثقيلة ، وتقلل قدر الامكان من انتاج الصناعات

الاستهلاكية ، اللهم الا ما يكفي احتياجات سكانها الأساسية .

فى حين توجه بلاد أخرى جانباً كبيراً من استثماراتها لترقية الصناعات الاستهلاكية باعتبارها قطب ربحى صادراتها .

ومهما يكن من أمر اختلافات مشروعات التنمية ، فثمة مشابهاة كبيرة بين جميع الدول النامية فى النواحي التالية خاصة :

أولاً : عنايتها بالنهوض بمصادر الطاقة ، وترقية وسائل المواصلات وطرائق الاتصال ، وصناعة البناء .

ثانياً : تسيطر على القانونين على شئون التنمية فى جميع البلاد النامية فكرة واحدة تدور حول العمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات ، الا ما يتصل باحتياجات مشروعات التنمية التى لا تتوافر محلياً .
وسنفصل بعض ما أجملناه فى هذه العجالة :

٢ - دور القطاع العام فى التنمية

تبدى الاحصاءات اختلاف معدلات التنمية باختلاف البلاد . لكن يلاحظ عدم وجود دولة نامية يقل معدل نموها السنوى المرسوم عن ٤٪ . وذلك على الرغم من أن عدداً كبيراً من الدول النامية قد أخفق فى كفاية هذا المعدل طوال السنوات العشر الماضية .

والحق ، لا يعثر الباحث الا على عدد قليل من الدول
النامية يقنع برسم معدل سنوى للنمو يقل عن ٥٪ بينما
تتطلع غالبيتها اساحقه الى أن تحقق مشروعات للتنمية عن
طريق معدلات سنوية تصل الى ٥٪ أو تزيد . ومصادف
لهذا الرأى ، يسفر بحثنا حاله تمان وثلاثين دولة نامية عن
حقيقة مدارها أن ثلث هذه الدول يختسط لنفسه زيادة
سنوية فى التنمية تجاوز معدل ٦٪ متائرا بلا ريب بضخامة
الزيادة السنويه فى تعداد سكانه مما يدفع حكومته دفعا
لان تولى وجهها شطر التنمية رجاء أن تستوعب الزيادة .
لكن اتبنت الوقائع العملية مدى تفالى هذا الفريق فى
طموحه : اذ لم يتحقق لأكثر من نصف الدول النامية سوى
معدل زيادة سنوية يقل عن ٣.٥٪ .

وعلى أية حال ، يجعل معظم الدول النامية من معدلات
نمو الانتاج العام التى تتضمنها وثائق مشروعاتها ، أغراضا
تهفو لتحقيقها ، وانقلبت عند بعضها أداة للدعاية فى
الداخل ، ومظاهر للمباهاة فى المحافل الدولية .

ولو تم للدول النامية ما تصبو اليه ، لكفلت تحسينا
أكيدا فى مرافقها العامة ، لم يتيسر لها فى تاريخها كله ،
سيما فى البلاد الحديثة العهد بالحضارة العصرية . ويلاحظ
الباحث أن مثل هذه البلاد قد رسمت لنفسها خطة التعجيل
بالنهوض بمرافقها ، فوضعت نصب أعينها تحقيق معدلات
مرتفعة للنمو لا تناسب - فى غالب الأحيان - مع مقدرتها
الحقيقية . وهذا أمر قد أحبط تفاؤل القائمين على شئونها،

عندما لم تحقق خطط التنمية الا تقدما لا يجاوز ١٪ أو ٢٪ سنويا .

وتتبلور المهمة التي تجابه كل دولة نامية في أن تصيغ خطة عملية تنمّر معدل نمو يناهز المعدل المشتهى قدر الامكان وفي اطار طموحه . ويعتمد معظم البلاد النامية لتقدير معدل النمو الذى يتفق ومقدرته باستخدام نوع من التقييم لكل من العاملين التاليين :

الاول : احتياطي الموارد القابلة للاستثمار ، والتي يحتمل أن تتوافر للدولة النامية طوال فترة المشروع .

الثاني : حصيلة رأس المال الذى يستثمر فى تنفيذ خطة التنمية .

فان اقامة خطة مالية للاستثمار ، لا يزال يعتبر فى طليعة الاعمال التى تضطلع بها حكومة الدولة النامية أثناء توليها صياغة مشروع التنمية . ويتولى الخبراء تقدير احتياطي الموارد المالية التى يحتمل توافرها للقطاع العام ليستخدمها فى أغراض التنمية . هذا بالاضافة الى اجراء تقدير تقريبي لاتجاه الاستثمار والادخار فى القطاع الخاص . وطالما أن معظم البلاد النامية يعتمد على رأس المال الأجنبي فى كثير من موارده المحلية ، تؤلف الاتجاهات المتوقعة فى التجارة الخارجية والمدفوعات جزءا لا يتجزأ من الصياغة الأولية للخطة . وتخضع هذه التقديرات لمزيد من التهذيب والتنقيح تتفاوت فى درجتها تفاوتاً بعيد المدى . وتستند هذه العملية فى المحل الاول على مجموع التخطيط التفصيلي

الذى يتخذ سبيله لاحكام المشروعات المتصلة بالانتاج والاستثمار . ولقد كانت مرحلة التقدير تتم فى الماضى على أساس التجارب السابقة مع اجراء التعديلات التى تتفق مع ما ينتظر من تغيرات فى تركيب الاستثمار أو فى القدرة على استخدامه .

ولا يزال جانب كبير من النشاط الاقتصادى فى جميع البلاد النامية تستأثر به المشروعات الفردية وتقرر مصيره ، الأمر الذى يخرج عن سلطان الحكومة توجيه قدر ضخم من الاهداف : سواء أكان القائمون على شئون الدولة يؤيدون المشروع الخاص أو الاقتصاد الاشتراكى البحت أو الاقتصاد الاشتراكى المختلط . ويرد هذا الى ما تبين للدول النامية من عجز أجهزتها الادارية عن التوسع فى تفاصيل مشروعات التنمية وتناول كل صغيرة وكبيرة من الحياة القومية ، فضلا عن عدم جدوى هذا اللون من التدخل الحكومى من الناحية العملية .

ولا نقصد بهذا القول ان مشروعات التنمية قد أخفقت اخفاقا تاما فى تقرير أهداف معينة تعهد بتنفيذها للقطاع الخاص . اذ نجد عددا كبيرا من مشروعات الدول النامية يعهد للقطاع الخاص أمر تنفيذه . وأبرز ما يطالعنا فى هذا المجال ما تتضمنه مشروعات قطاع الزراعة من أهداف لانتاج محاصيل التصدير الاساسية ولانتاج المحاصيل الغذائية التى تستهلك محليا . وعينت مشروعات التنمية فى كثير من البلاد النامية أهدافا لا نتاج طائفة من السلع الاستهلاكية

والسلع الانتاجية مثل : المعسوجات والسمنت والصلب
والأسمدة •

وثمة حقيقة لها أهميتها وهي أنه بينما أن نصيب
القطاع الخاص من مجموع الناتج القومي ضخم للغاية بصفة
عامة ، لكن القطاع العام يشغل جانبا جوهريا من مجموع
الاستثمار • ويتراوح نصيب استثمارات القطاع العام بين
الثالث وأكثر من النصف من مجموع الاستثمارات بصفة
عامة • وتتيح هذه النسبة العالية لاستثمارات القطاع
العام ، برامج محددة ، وتقدير التطور الذي يلم بالانتاج
القومي نتيجة تنفيذ هذه البرامج • وتصدق هذه الفكرة
بالذات على البلاد التي يسفر فيها تدخل القطاع العام في
الحياة الاقتصادية •

ويعتبر قيام الدولة النامية باحتجاز نسبة من ناتجها
القومي تنتفع بها في زيادة طاقتها الانتاجية ، عاملا أساسيا
في سياسة التنمية • إذ يرى معظم الدول النامية في تزايد
معدل الاستثمار شرطا أساسيا للاسراع بعملية النمو ،
لايمانها بقصور معدل الاستثمار المألوف عن كفاية ما تصبو
إليه من رقي وازدهار في عهدها الجديد •

وتتوافر الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق الزيادات
المطلوبة في الاستثمار :

أما بواسطة خفض النسبة التي يستهلكها الشعب من
انتاج بلاده • ويترتب على هذا زيادة المدخرات القومية التي

يمكن توجيهها للاستثمار ، أو عن طريق زيادة نسبة الموارد التي يحصل عليها البلد النامي من الخارج • ويقود هذا الى استفحال عجز ميزان مدفوعاته •

ويجمع معظم البلاد النامية بين هذين الأسلوبين في زيادة الموارد التي تخصص للاستثمار • وتختلف درجة أهمية أحد الأسلوبين عن الآخر ، من بلد لآخر •

٣ - توزيع الموارد على أوجه التنمية

أشرنا الى ضرورة تولى القائمين على شئون التنمية تحديد النسبة التي تستقطع من موارد البلاد الكلية وتخصيصها للاستثمار • وبالإضافة الى ذلك ، تقتضى صياغة برامج التنمية توزيع هذه الموارد بين قطاعات الاقتصاد القومي المتباينة وفروعه • ويتأثر تكييف هذه الصياغة بمجموعتين من العوامل :

تتضمن الأولى - المقاصد المرجوة من الاستثمار والاستهلاك والميزان الخارجى •

وتشمل الثانية - تدفق الموارد ، وطراز الاقتصاد القائم •

ويقع على كاهل القائمين على شئون التنمية عبء تعيين أسلوب توجيه الاستثمارات صوب المشروعات التي يتضح أنها تحقق أعظم تقدم - فى ظل أوضاع البلاد الراهنة -

لكفالة الغايات القومية • ولا يتخذ هذا القرار اعتباطا ، بل يخضع لدراسة طائفة من المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية تتربط احداها بالآخرى ، ترابطا وثيقا • ويعكس هذا القرار وجهات النظر الآتية :

أولا : وجهات النظر المتصلة بالتغيرات البنائية فى الاقتصاد • وهى تغيرات يقتضيها خلق البيئة التى ينمو فيها الاقتصاد القومى نموا ذاتيا •

ثانيا : الرأى المتصل بمدى تكامل الاقتصاد القومى للبلد النامى ، مع التجارة الدولية •

ثالثا : تقدير العوامل التى تؤلف عوائق النمو الرئيسية فى غضون فترة تنفيذ برنامج التنمية •

رابعا : تحديد سياسة حكومة البلد النامى تجاه الموقف الذى يلتزمه حيال أسلوب الحرية الاقتصادية ، بما تعنيه من ارخاء العنان لتقلبات السوق لتتولى تعيين متجهات الاستثمار التى تخدم قضية التنمية الاقتصادية • أو تفضيل استثمار الحكومة بتعيين مواطن الاستثمار أسوة بما هو متبع فى الدول الاشتراكية عامة •

خامسا : فلسفة الحكومة فيما يتصل بمجالات النزعة الاستثمارية : الفردية والعامة •

ويختلف دور الاستثمار الخاص فى التنمية الاقتصادية باختلاف البلاد .

ففى بعض البلاد نجد السيادة لرأس المال الخاص

وفي البعض الآخر ، السيادة للاستثمار العام - أي
استثمارات الدولة بينما تجمع بلاد أخرى بين نوعي
الاستثمار ، بنسب تختلف باختلافها .

بيد أن ثمة حقيقة لا تمارى تقوم على أن نصيب
الاستثمار العام في مجموع الاستثمار الموجه لخدمة التنمية
الاقتصادية في زيادة متصلة . ويرد ذلك لانتشار الايمان
بالفلسفة الاشتراكية ، وبخاصة ما يتعلق منها بالجانب
الاقتصادى . وهذا ما يبدو أثره فى بعض البلاد النامية
بجلاء فى اقبال الحكومات على الاستحواذ على وسائط
الانتاج . فثمة نزعة قوية جدا الى توجيه الدولة استثماراتها
للقطاع العام . ويضم القطاع العام بين طياته : ادارة مصالح
الدولة ومكاتبها على تباينها ، التعليم وغيره من الخدمات
التي تدخل فى اختصاص الحكومة ، ومجموعات الابنية
التي تقيمها الدولة للتخفيف من حدة أزمة السكن أو لتزويد
الطبقة الكادحة بالسكن الملائم بسعر رخيص .

وتختلف نظرة الدول النامية الى كل من قطاع الخدمات
وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة : كل وفق ظروفه الخاصة .
فتباين بالتالى نسبة الاستثمارات التى تستقطع من الدخل
العام وتخصص للنهوض بهذا القطاع أو ذاك .

بيد أن الحاصل فى معظم الدول النامية أن يترك
الاستغلال الزراعى للأفراد ، مع تولى هيئات الحكومة أمر
ارشاد الفلاحين الى خير أساليب الزراعة ومعاونتهم فى

الحصول على الاسمدة والبنور والسلفيات • وتتدخل فى صورة أو فى أخرى فى شئون تسويق السلع وتصدير المتاح منها بعد كفاية الإستهلاك الداخلى • كما تحدد الدولة الملكية الزراعية وفقا لمطالب التنمية •

أما فى قطاع الصناعة ، فتتباين سياسات حكومات الدولة النامية تبائنا واسع المدى :

فبعضها يترك الصناعة فى حيازة الملكية الخاصة مع تدخله بصورة مباشرة - أو غير مباشرة - فى تحديد الإنتاج وشروط العمل والتسويق •

ويمتلك البعض الآخر المصانع ، ماجل منها وما دق • ويمتلك بعض الحكومات طائفة من الصناعات الرئيسية وفى طليعتها مصانع الآلات والمصانع الكبيرة التى تؤثر فى الاقتصاد القومى فى صورة أو فى أخرى •

ويتفرع عن هذا الاختلاف فى النظرة الى قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة ، اختلاف حصة كل منها بالطبع من المبالغ المخصصة للاستثمار •

وفى الفصول التالية يجد القارئ الكريم تفصيل

١١ - ١١ - ١١ •

الفصل الرابع

مقومات مشروعات الانتاج والقوى العاملة

١ - السياسة الزراعية

١ - سياسة الانتاج

تؤمن البلاد النامية بدور الزراعة الخطير فى مشروعات التنمية . لكن لا يرقى هذا الاهتمام الى ما تبديه من اهتمام فائق بالصناعة ، اذ تعتبرها العامل الديناميكى فى الارتقاء الاقتصادى . ومن الخطأ الفادح اعتبار الزراعة والصناعة عاملين متنافسين من عوامل النمو الاقتصادى . فلقد أبانت الاحداث الاقتصادية فى السنوات الاخيرة صدق الرأى القائل بأن الزراعة تكمل النمو الصناعى ، وهى له ضرورة لا محيص عنها .

وازاء تقلقل الطلب الدولى على المواد الأولية واضطراب الاقبال عليها فى الأسواق العالمية ، يندر أن نجد بلدا ناميا يقنع بالتخصص فى الانتاج الزراعى لتصديره الى الخارج للحصول على الموارد الضرورية للتعجيل بنموه الاقتصادى .

ومن الناحية الأخرى ، قاد الحماس للتصنيع في بعض البلاد النامية للتغاضي عن دور الزراعة في لعاه نمو الاقتصاد القومي في مجموعه ، مما قاد الى انبعث صعوبات خطيرة بانث تعرقل تقدم البلاد عامه واقتصادياتها خاصة : فلقد ترتب عن اهمال الزراعة ، اخفاق انتاج الاطعمه في مسانيرة نمو السكان وفي تزويد الصناعات - المنشأة و ففا لبرامج التنمية - بأحتياجاتها من المواد الأولية . وعجز بعض الدول النامية عن نقاية الطلب العالمي على منتجاتها الزراعية ، واضطر البعض الآخر لاستيراد المواد الأولية والغذائية مما دفعه لاستيراد هذه المواد من الخارج . وترتب عن ذلك كله : ضياع مقادير ثمينة من النقد الاجنبي . وتعويق التقدم الصناعي ، واضطرار طائفة من البلاد التي تدهور انتاجها الزراعي للحد من الانفاق المحلي صدا لوجة التضخم الناجمة عن هبوط المعروض من السلع الاستهلاكية في الاسواق المحلية .

فلا بدع والحالة هذه ، أن تولى مشروعات التنمية الحالية عناية خاصة للنهوض بالزراعة عامة ، ولانتاج الأطعمة بصفة خاصة . وأن تلتزم الحذر والحيطة في سياستها الزراعية ، لما يترتب عن تضعف اقتصادها الزراعي من آثار سيئة على مواردها من النقد الاجنبي .

وعلى نقيض برامج ترقية الصناعات ، تضسع جميع الدول النامية أهدافا للنهوض بسلع نوعية . ذلك لان معظم برامج التنمية المتصلة بالقطاع الزراعي يفترض أن في مكنة

الحكومات تأدية دور جوهري في تنمية الزراعة عن طريق برامجها للانفاق العام . ومن شأن تعيين أهداف محددة للإنتاج ، تزويد برامج الاستثمار الحكومي بنظام يهديها سواء السبيل .

وتكاد أن تتشابه طريقة تعيين أهداف الإنتاج في جميع البلاد النامية . وأساسها : موازنة الطلب المنتظر على السلعة ، بالزيادة المتوقعة في انتاجها ، زيادة تترتب على الموارد التي تبذلها الحكومة لكفالة هذه الغاية .

ففي ناحية الطلب ، تحسب احتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات التصدير : على السواء . فبالنسبة للمحاصيل الغذائية مثلا ، يؤخذ في الحسبان تأثير الزيادة في السكان وفي دخل الفرد على الطلب على المنتجات الغذائية . لكن غالبا ما يتجاهل القائمون على وضع خطة التنمية تأثير تقلبات الاسعار على الطلب على المواد الغذائية أو تأثير احلال أغذية منحطة النوع محل أغذية مرتفعة النوع غالية القيمة ، على ذلك الطلب .

فاذا ما أولينا وجهنا شطر العرض ، طالعنا الصعوبة الأساسية في توثيق الاهداف ،

ففي المكان الاول - لا تنحصر مشكلة زيادة محصول الزراعة في تحسين عناصر هذه الزيادة مثل تحسين وسائل الري ، توفير الاسمدة ، امداد الزراعة بالبذور والمعدات الزراعية . اذ يتأثر استخدام هذه العوامل استخداما فعالا بالدوافع التي تؤثر في معنويات الزراع فتدفعهم للاقبال على

العمل أو العزوف عن بذل الجهود • كذلك يجب التنسيق بين هذه العوامل ، اذ لن يجدي - مثلا - استخدام مياه الري من غير الاستعمال السليم للمخصبات • ولعمري فان توافر الانسجام فى الافادة بالعوامل المختلفة التى تدخل فى نطاق التنمية - سواء فى قطاع الزراعة أو فى قطاع الصناعة أو فى غيرها - ليعتبر قرينة على سلامة برامج التنمية الاقتصادية •

ولتقييم امكانية تنفيذ الاهداف المنشودة من الانتاج الزراعى الكلى ، ثمة عامل له أهميته ومداره المفاضلة بين: انتاج المواد الغذائية لكفاية الاستهلاك المحلى ، وانتاج سلع تخصص للتصدير أساسا • وتسفر التجارب عن أن انتاج المحاصيل التى تخصص للتصدير (وتعرف أحيانا بالمحاصيل النقدية) أشد استجابة للتغيرات الطارئة على أسواق الطلب ، من استجابة المواد الغذائية المخصصة للاستهلاك المحلى • ويفسر ذلك بأن للمواد الغذائية رسالة ضخمة وهى اعاشة السكان ، فأسعارها أقرب للتماسك بفعل ثبات الطلب عليها • وعلى أية حال ، ثمة بلاد توجه جهودا خاصة صوب زيادة منتجاتها من المحاصيل النقدية كالقطن بمصر والحبوب بباكستان والشاي بالهند والمطاط بالملايو ، وذلك على الرغم من اقبالها على استيراد كميات ضخمة من المواد الغذائية لكفاية احتياجات سوقها المحلية • وترد هذه النزعة الى أن المحاصيل النقدية تزودها بالعملات الصعبة لاستيراد متطلبات التنمية ، على حين يتيسر لها استيراد ما

ينقصها من المواد الغذائية من البلاد التي يفيض انتاجها
منها عن حاجة سوقها المحلية .

٢ - سياسة الاستثمار

ان تحقيق برامج التعجيل بنمو الانتاج الزراعى
يؤلف واحدا من أشق الواجبات التي تجابه البلاد النامية .
وتباين نسبة الاستثمار الكلية المخصصة للنهوض بالزراعة
من بلد الى آخر :

فترتفع هذه النسبة - بالذات - بين بلاد الشرق
الاوسط وشمال افريقيا . فان ثمة نسبة تجاوز الثلاثين
فى المائة من مجموع الاستثمارات العامة توجه للاستثمار
فى قطاع الزراعة فى الاردن والمغرب وتونس .

بينما لا تجاوز النسبة ١٥٪ فى طائفة من بلاد أمريكا
اللاتينية (فى بوليفيا وشيلي وكولومبيا وأكوادور
وفنزويلا) .

وتتراوح النسبة بين ٢٠٪ و ٣٠٪ فى معظم بلاد
افريقيا وآسيا .

ولا يعنى تخصيص نسبة عالية من الاستثمارات العامة
لاستثمارها فى قطاع الزراعة ، ارتفاع معدل نمو الانتاج
الزراعى . اذ تعكس النسبة اختلاف البلاد فى الأهمية
النسبية التى يشغلها قطاع الزراعة من الاقتصاد القومى .

وقد تكون زيادة الاستثمار موجيها ضعف الانتاج الزراعى
لسبب أو لآخر ، مما يدفع البلد الى السخاء عى الزراعة
بالمزيد من الموارد .

وتباين العلاقة بين الاستثمار والزيادة المتوقعة فى
الانتاج : بين بلد وآخر . وترد الاختلافات الى الظروف
المجوية وطبيعة التربة ومدى توافر الرى . وغير ذلك من
الأسباب التى تقود الى نشوء اختلافات جسيمة فى حجم
الاستثمار الذى يعتبر شرطا لازما لكفالة زيادة مقررة .

وللقطاع العام - بلا ريب - دور جوهري فى موضوع
الانفاق الاستثمارى فى قطاع الزراعة . وتختلف حصة
القطاع العام فى مجموع الاستثمار الزراعى - من بلد
لآخر - اختلافا واسع المدى . لكن تكون تلك الحصة فى
غالبية البلاد قدرا جوهريا من الاستثمارات ، بينما تكون
فى بعض البلاد الجانب الراجح منها . وغالبا ما تتركز
حكومة البلد النامى ذلك القدر من الأموال العامة الذى
توجهه للاستثمار الزراعى صوب مجالات النشاط التى
يتقاعس الاستثمار الخاص - عادة - عن تحمل أعبائها
والتي تعتبر حيوية لارتفاع الزراعة وتقدمها . ويطلبنا من
قبيل المثال : مشروعات الرى الرئيسية - استصلاح
الأرض - وقاية الأرض من التآكل - توسيع نطاق
الخدمات - انشاء الجمعيات التعاونية - هيئات البحث
الزراعى - الائتمان الزراعى الخ .
وتتلقى هذه الأعمال وغيرها أنصبة ضخمة من

الأموال التي تستثمرها الدولة للنهوض بقطاع الزراعة •
وئمة بلاد - مثل غانا وتانزانيا - تولت تنظيم مزارع ضخمة
تتملكها الدولة وتدير شئونها أو تفرض عليها تطبيق نظام
التعاونيات • وذلك بحجة أن الارتقاء الزراعى لو ترك لارادة
الفلاح ، لتطلب ذلك أمدا طويلا بسبب عقلية الفلاح
المحافظة وجهله بالافادة من الأساليب الفنية الحديثة •

٣ - سياسة الملكية الزراعية :

لا تتمثل العقبة الرئيسية أمام التنمية الزراعية في
البلاد النامية فى قصور الموارد المخصصة للاستثمار بقدر
ما تتجلى فى صعوبة اعداد برنامج التنمية • ومناطق الصعوبة
هذه طرازان من العقبات :

الأول : ناجم عن خصائص علاقات الملكية المتصلة
بالارض •

الثانى : متفرع عن الكيان الاجتماعى التقليدى والقيم
السيكلوجية التى غالبا ماتصاحبها •

ففى كثير من البلاد النامية ، يقترن وجود التفاوت
القاسى فى حيازة الارض ، مع الظواهر التالية :

أولا - انقطاع ملاك الأرض عنها واقامتهم فى المدن
الكبرى •

ثانيا - وجود طبقة كبيرة من الفلاحين المعدمين •

ثالثا - ارتفاع ايجسارات الارض بسبب التنافس عليها .

رابعا - تسليف الفلاحين بفوائد ربوية .

خامسا - قصور الحوافز التى تدفع الفلاحين للعمل .

فلا بدع والحالة هذه أن يعزف مالك الارض ومستأجرها عن بذل الأموال لتحسين طاقة الارض الانتاجية عن طريق تطبيق وسائل الزراعة الحديثة . ويضاعف من حدة سوء الاستغلال الزراعى ، اصرار الفلاح على التزام أسلوب حياته الموروث ، وبه ترتبط طرائق زراعة الارض ارتباطا وثيقا . وبالأحرى ، فان قوام ملكية الارض الزراعية وأساليب الانتاج والقيم الثقافية للمجتمع الريفى ، هذه كلها تتشابك فى نسيج متين يصد بأصله التغير ويقاوم التطور .

ومن ثم ، يستحيل تنمية الانتاج الزراعى دون احداث ثورة فى مناحى الريف جميعها . ويقتضى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية تنفيذا سليما اجراء تعديلات جذرية فى قواعد الحياة الريفية بأسرها .

وفى البلاد التى نافحت عن اصلاح نظام ملكية الارض ، تبلور الهدف فى احلال الفلاحين العاملين مكان الملاك العاطلين فى ملكية الارض الزراعية . وتوقعت تلك البلاد من وراء هذا التغير أن تزكو العدالة وأن يثمر التكامل الاجتماعى .

فمن الناحية الاقتصادية ، أجدى الاصلاح الزراعى
فى ارخاء قبضة التقاليد البالية من على الزراعة ، ومن على
الحياة الريفية بصفة عامة . اذ اندفع الفلاح لتحسين انتاج
أرضه بعد انتقال ملكيتها اليه ، وظفرة بقسط من ناتج
كده يفوق كثيرا ماكان يحصل عليه فى ماضى أيامه . ولقد
اقترون هذا الاجراء باتجاه الدولة لتزويده بالبذور الصالحة
والسلفيات الزراعية والمخصبات وانشاء مراكز الارشاد
الفلاحين .

بيد أن تعديل نظام الملكية الزراعية قد أثر فى بعض
البلاد التى طبقته تأثيرا سيئا . اذ أضر بحصيلة الانتاج
الزراعى ، نظرا لأن تقسيم الأرض الى قطع صغيرة قد
أصبح يحول دون استغلالها على أحسن سبيل . ومن ثم
تتجه مثل هذه البلاد صوب انشاء جمعيات الانتاج الزراعى
التعاونى واتحادات الفلاحين .

٤ - سياسة الائتمان والائتمان :

يعتبر تثبيت الأسعار واستخدام ائتمان الحاصلات
الزراعية ، عاملا لاستثارة جهود الفلاحين والزراع ببدن
الجهود والأموال لتنمية الانتاج كمية ونوعا . وهذا ماتعنى
به برامج التنمية وبخاصة تلك التى تشغل الزراعة فيها
مكانة مرموقة فى اقتصادها القومى .

فبرنامج التنمية الهندي يسترعى النظر الى احتمال أن ينشأ عن المبالغ التى تقذف بها الدولة لاستثمارها فى مشروعات التنمية ، تضخم نقدى يقود الى ارتفاع أسعار الأطعمة وغيرها من السلع الأساسية وارتفاع السلع التى تصدرها البلاد ، مما يصد اقبال الاسواق الاجنبية عن شرائها .

وتنبئ البيانات الواردة فى كثير من مشروعات الدول النامية - مثل سيلان وغانا وايران والفلبين - على اهتمام الدولة بضمن دخل مناسب للفلاحين يحفزهم لبذل الجهود لرفع معدل الانتاج ، آملة أن تقود زيادة الناتج القومى الى صد حركة ارتفاع الأسعار .

وتقبلور سياسة الأسعار التى تتخذها الدول النامية لصد التضخم واستشارة همة الفلاحين للانتاج فى الاجراءات التالية :

الأول - منح اعانات وفرض الضرائب للتأثير فى الانتاج والاستثمار .

الثانى - تكوين مخزون من الحبوب الغذائية لموازنة الأسعار .

الثالث - تأليف جمعيات تعاونية تشرف عليها الدولة .

الرابع - احتكار الدولة بعض فروع التجارة وبخاصة استيراد المواد الغذائية وبيع التصدير .

الخامس - تعيين أسعار شراء طائفة من السلع الأساسية .

ويشيع بين الدول النامية في الوقت الحاضر اجراء الاعانة والضرائب وضمان الدولة أسعار طائفة من السلع الأساسية . وذلك بالنظر لسهولة التطبيق والتنفيذ . ولهذا الاجراء عيبان رئيسيان :

الأول - تعرض سياسة منح الاعانات - أو ضمان حد أدنى للأسعار - لاساءة الاستعمال ، ان ساءت شئون البلاد الادارية .

الثاني - تعذر سحب الاعانة - أو العدول عن ضمان حد أدنى للأسعار - بعد انتهاء الفاية منها . وينبني على ذلك تحمل دافعي الضرائب أعباء لا لزوم لها .

كذلك تضم طريقة تكوين مخزون الحبوب الغذائية لموازنة الأسعار بين ثنائياها نقيصتين أساسيتين :

الأولى - تتطلب إجراء تنظيمات معقدة ترهق الادارة الحكومية .

الثانية - تقتضى تشييد أبنية لاختزان الحبوب وصيانتها من الحشرات .

ولهذا تعزف الدول النامية عن تطبيق هذه الطريقة ، ماخلا الهند .

وثمة عامل له أهمية بالغة في السياسة الزراعية ، ألا وهو كفاءة الائتمان المناسب للفلاحين والزراع . ولقد

كان ملاك الارض والمرابون يتولون تزويد الزراع والفلاحين باحتياجاتهم الائتمانية ، وكانت فائدة الاقتراض عالية وشروط التسديد ثقيلة الدفع • وانبنى على قسوة الائتمان فى الريف ، انصراف صغار الفلاحين عن الاقتراض لتحسين طرائق الانتاج •

٢ - السياسات المتصلة بالانتاج الصناعى

١ - المظاهر العامة

على الرغم من عناية جمهرة الدول النامية بالزراعة ومن استناد اقتصاديات معظمها على الزراعة ، ثمة ظاهرة فى مشروعاتها لا تمارى وهى اعتبار التصنيع قطب رحى مشروعات النمو الاقتصادى الطويلة الأجل • فلا يستغرب اذ تؤلف الصناعة - بصفة عامة - القطاع الرئيسى فى التنمية الاقتصادية • ونقصد فى دراستنا هذه باصطلاح الصناعة : الطاقة المحركة ، طرق المواصلات والاتصال ، فضلا عن الصناعات التحويلية •

وينبى استعراض مشروعات التنمية عن اختلاف ضخيم فى تفاصيل عمليات التصنيع • لكنها تتفق فيما يتعلق بالعمل على بلوغ أهداف محددة لانتاج السلع المصنوعة ، وفى تعيين حجم الاستثمار المطلوب لبلوغ هذه الأهداف • وتبين هذه المشروعات - كذلك - المبالغ اللازمة لتوفير القوى

المحركة اللازمة لتشغيل المصانع والمواصلات • ويعنى بعض الدول النامية بتوفير الاستثمارات لزيادة طاقة مناجمها وآبار النفط الانتاجية •

ويلاحظ من استقراء مشروعات التصنيع فى البلاد النامية أن جميعها قد رسم أهدافا لانتاج السلع المصنوعة ، لكن القليل منها قد اهتم بتعيين أهداف للفروع الأساسية للمنتجات الصناعية • وتعتبر مشروعات التنمية الهندية أكثر مشروعات التنمية تفصيلا ، ومنها يتبين عظم دور القطاع العام فى مجال التنمية •

ويرد عدم عناية معظم البلاد النامية بإيراد تفاصيل وإفية الى أنها تضع على كاهل الاستثمار الخاص عبء النهوض برسالة التصنيع • ولا يعنى هذا بالضرورة انصراف الحكومة عن العناية بأنواع معينة من الصناعات : تنشأ أو ترتفع طاقاتها الانتاجية خلال فترة تنفيذ مشروعات التنمية •

ومصدقا لهذا الرأى ، غالبا ماتشير البرامج الى أن السياسات الحكومية المؤثرة فى الاستثمار الخاص - مثل الإيرادات المالية والتعريفات الجمركية أو القيود على الاستيراد - انما يقصد منها اسبأغ الأفضلية على الصناعة التى تغل عائدا أعظم مما يغله غيرها • وذلك من ناحية توفير النقد الأجنبى والتوسع فى فرص العمالة ... وما الى ذلك •

بيد أن ثمة بلادا نامية ترسم أهدافا لمختلف أنواع
الانتاج الصناعى ، ولو أنها تلتزم فى سياستها مبدأ حرية
الاستثمار الفردى .

وفى غالبية حالات رسم برنامج لانتاج سلع محددة ،
انصبت الأهداف على انتاج ما يعرف بالسلع الانتاجية (أو
السلع الرأسالية) . وهى السلع التى تستخدم لانتاج
سلع تستهلك مباشرة . وأصدق مثال للسلع الانتاجية :
العدد والآلات ، والسمنت ، والأسمدة ، والحديد ، والصلب ،
ووسائل النقل . أما انتاج السلع الاستهلاكية فتضطلع به
المجهود الخاصة فى معظم البلاد النامية بصفة عامة . وتقدر
السلطة القائمة على شئون التنمية أهداف انتاج هذه السلع
الوسيطية عن طريق احتساب الزيادات المتوقعة فى مطالب
الصناعات التى تستعملها ، وواردات البلد من الصناعات
البديلة لها .

ويدرك الباحث من خلال استعراضه مشروعات التنمية
على اختلافها ، تباينا واسعا النطاق فى معدلات النمو فى
برامج التصنيع :

(أ) فى عدد قليل من البلاد - مثل شيلي وماليزيا
وكينيا - تتواضع المعدلات فلا تتجاوز ٦ر٥٪ زيادة سنوية .

(ب) فى حين ترتفع فى كثير منها فتبلغ ٢١٪ فى
السودان و ١٤ر٥٪ فى تانزانيا و ١٣ر٥٪ فى كل من مصر
وأثيوبيا وفنزويلا .

وتكمن الغاية من ارتفاع معدل النمو ؛ في رغبة الدولة في اللحاق بركب الحضارة بعد تخلفها أجيالا بفعل عوامل خارجية لا دخل لها فيها ، تتمثل في الاستعمار الذي يهدف لاستبقاء البلاد الخاضعة لسلطانه مستعمرات تزدوده باحتياجاته من المواد الأولية الرخيصة .

وعلى الرغم من طموح البلاد النامية لاطراح تخلفها يعجز معظمها عن تجاوز معدل ال ١٠٪ زيادة في انتاجه الصناعي . ذلك لأن معظمها قد عجز عن تحقيق معدل سنوي للنمو الا في نطاق يتراوح بين ٥٪ و ٧٪ . والأنكى أن المعدل قد تقهقر في بعضها - مثل جاميكا وكوريا الجنوبية - عن معدله في الماضي .

واذا كان بعضها - مثل اثيوبيا وتانزانيا والسودان - امكنه أن يحقق بالفعل معدل نمو مرتفع مما كان عليه في الماضي ، فان ذلك يرد لضعف الانتاج الصناعي في الماضي : ضعف يظهر لأول وهلة ارتفاعا في معدل النمو غير مألوف . ولا شك أن هذا الارتفاع سيهبط بارتفاع البلاد الصناعي .

٢ - اعداد برامج التصنيع :

يتحكم عاملان أساسيان في تصرفات القائمين على شئون التخطيط أثناء تعيين اتجاهات نمو الصناعات المختلفة :

الأول - المرحلة التي بلغتها الدولة في التصنيع .
الثاني - مدى توفيق سياسة الحكومة في النهوض
بالصناعات الثقيلة (صناعات الآلات والمعدات) باعتبارها
شرطا أساسيا للتعجيل بعملية التصنيع .
ويرتبط هذان العاملان ويتشابكان الى حد ما :

فالبلاد التي لاتزال في مرحلة تصنيعها الأولى ؛
لاتعنى بالنهوض بالصناعة الثقيلة . بل يتجه تفكيرها
للنهوض بصناعة السلع الاستهلاكية بغية التخفيف من شدة
وطأة الاعتماد على الواردات الأجنبية منها . وبالتالي ؛ تسعى
هذه الدول الى حسن استخدام مواردها الخاصة بما يكفل
الاستعاضة بانتاج مصانعها من السلع الاستهلاكية عن
الوارد الأجنبي ، فيتيسر لها - من ثم - استعمال مقتنياتها
من النقد الأجنبي لتمويل استيراد السلع الرأسمالية .
فان ظفرت بهذه المرحلة ، اتجهت صوب مرحلة أرقى تقوم
على العمل لتوفير الصناعة الثقيلة .

ولا يعنى الاقبال على اقامة الصناعات الاستهلاكية ،
تفاضى الدولة النامية - اطلاقا - فى ابان مرحلة التصنيع
البداية عن العناية بتنمية طائفة من السلع الانتاجية التي
تمس حاجتها اليها والتي يتيسر اقامتها فيها . ويطالعنا في
هذا المجال صناعتا : السمنت والأسمدة الآزوتية .

وتضطلع جميع حكومات البلاد النامية - تقريبا -
بمسئولية تزويد برامج التصنيع بالتييسرات الأساسية

التي تكفل تحقيق أهدافها • وتأتي الاستثمارات الحكومية
في مقدمة هذه التيسيرات • لكن تختلف نظرة الدول النامية
إلى دور القطاع العام في عملية التصنيع •

١ - يعتقد عدد قليل منها مبدأ أن يكون دور القطاع
العام محددا للغاية • ولهذا تنص مشروعات التنمية
- بالنسبة للتصنيع - في كل من كينيا وماليزيا مثلا على
الاعتماد على الحافز الشخصي واعتباره قوام سياسة الحكومة
في تشييد نهضة البلاد الصناعية • وبالتالي ؛ يقتصر دور
القطاع العام على تزويد المؤسسات الخاصة بالتيسيرات
والخدمات الأساسية لتمكينها من تأدية رسالتها في ظل مبدأ
حرية الاستثمار •

٢ - يتخذ عدد أكبر من الدول النامية سياسة أكثر
واقعية • فبينما يؤثر أن تتولى المؤسسات الخاصة امتلاك
المصانع وإدارتها فإنه يصر على أن تساهم الحكومة بقسط
من الأموال التي تستثمر في عمليات التصنيع • ويقرر
المشروع الإيراني - مثلا - أن الحكومة لن تتولى الهيمنة على
صناعة من الصناعات إلى أن يثبت عجز رءوس الأموال
الخاصة عن إدارتها بنجاح ، أو أن تقاعس المولدين الأفراد
عن رعاية صناعة هامة لثقل عبثها عليها ؛ فها هنا تعتمد
الدولة لإنشاء الصناعة وإدارتها • ويشترك المشروع
الباكستاني المشروع الإيراني في القاء مسئولية رسالة
التصنيع على الجهود الخاصة ، على أن تتولى الحكومة الإشراف

على تلك الجهود وتزويدها بالخبرة والارشادات الفنية وبذل
المعاونات التي تمكنها من بلوغ أهداف الدولة .

٣ - تقوم الدولة فى طائفة من البلاد النامية بدور
يتسم بالايجابية والدوام . فتستأثر الدولة بمجالات
التصنيع ذات الأهمية الاستراتيجية ، وتتعاون الحكومة مع
القطاع الخاص فى مجالات أخرى ، بينما تترك مجالات ثالثة
للاستثمار الخاص اطلاقا .

ويتبين من استعراض برامج التنمية الاقتصادية أنه
يقع على كاهل القطاع العام - أساساً - عبء النهوض
بالصناعة الثقيلة . وبالتالي ؛ تتركز استثمارات الدولة
الصناعية فى الصناعة الثقيلة .

ومصادقا لهذا الرأى ؛ تخصص الهند ٧٠٪ من
استثماراتها فى الصناعة للنهوض بالصناعات الهندسية
والكيماوية . وتصل النسبة فى حالة باكستان الى ٥٤٪ .
ويعزى اهتمام الدول النامية - بوجه عام - بترقية
الصناعات الثقيلة لاعتبارها اياها قطب رعى التقدم
الصناعى عامة .

٣ - وسائل تشجيع الجهود الخاصة :

يتبين للباحث من استعراض برامج التنمية أن عبء
التصنيع يقع فى معظم البلاد النامية على عاتق القطاع
الخاص . ويوجب هذا الوضع اتخاذ التدابير الكفيلة

بترغيب الأفراد فى استثمار مدخراتهم فى انشاء الصناعات
وتشجيعهم على الاقبال على الاشتغال بالاعمال الحرة • وهذك
طائفة مختارة من تلك التدابير :

١ - اعفاء المشروعات الخاصة من تأدية الضرائب ،
الى أن تتمكن من تحقيق أرباح مجزية • واعفاء المساهمين
من الضرائب - أو من جانب منها - التى تستحق على
أرباحهم • وذلك ان أعادوا استثمارها •

٢ - فرض رسوم جمركية على الوارد من المنتجات
التي تنتجها المشروعات الوطنية •

٣ - اعفاء ما تستورده المشروعات الوطنية من المعدات
والآلات ، من الرسوم الجمركية • وتزويدها باحتياجاتها
من النقد الأجنبي لاستيراد مايلزمها من الخارج •

٤ - تخصيص عدد من البنوك لتزويد المشروعات
الفردية بالسلف والقروض بفوائد زهيدة ، ومساندتها
فى قروضها من البنوك الأجنبية ، وضمان تسديد ماتشتريه
بالأجل من المؤسسات الأجنبية •

٥ - تسهيل حصول الصناعات الخاصة على مصادر
الطاقة التى تملكها الدولة - مثل الكهرباء والنفط - بأسعار
رخيصة • وتمكينها من استخدام وسائل المواصلات
والاتصال الحكومية بفئات مناسبة •

٣ - توفير القوى العاملة

تواجه الدول النامية - عامة - نقصا شديدا في العاملين الحاذقين ، بينما تحظى بفيض من العمال غير المدربين . ويضع هذا على كاهلها أمرين هامين :

- الأول - توسيع نطاق فرص العمل
- الثاني - تدريب أكبر نسبة ممكنة من القوة العاملة .

أولا - توفير العمالة :

لا يعنى معظم برامج التنمية بالسياسات المتصلة بتوفير العمالة ، ولا يرسم - سوى القليل منها أهدافا لزيادة العمالة في قطاعات الاقتصاد القومي ؛ فيما خلا الزراعة . وتبدي بيانات الأمم المتحدة أن معدل الزيادة السنوية في عدد سكان البلاد النامية يتراوح بين ٢٪ و ٣٪ .

فاذا قارنا زيادة السكان بالزيادة في القوة العاملة المتاحة ؛ ألفينا معدل الزيادة يبلغ حده الأدنى في باكستان وإيران (٨٠٪) ويصل حده الأقصى في كولومبيا (٣٨٪) أما في مصر ؛ فتتعاادل الزيادة في عدد السكان مع الزيادة في الطاقة العاملة وتبلغ ٢٢٪ . ويفترض معظم البلاد النامية أن معدل الزيادة في العمالة الغير الزراعية لابد وأن يجاوز - بصفة جوهرية - معدل الزيادة في قوة العمل .

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الزيادة في العمالة الغير

الزراعية - وهو أعلى منه فى قوة العمل الكلية - فان عدد الأشخاص الذين ينخرطون فى سلك القوة العاملة أعظم من الزيادة المرسومة فى أعداد الوظائف الإضافية التى تنشأ فى القطاعات الغير الزراعية .

وبعبارة أخرى : تواجه البلاد النامية حقيقة مؤداها تواصل الزيادة فى عدد الأشخاص المتعطلين أو الذين لا يعملون بقدراتهم كاملة على مدار تنفيذ برامج التنمية أى أنه على حين تعلّى برامج التنمية من شأن توسيع نطاق فرص العمل فى القطاعات الغير الزراعية ، يلاحظ أن تأثير مشروعات التصنيع على مشكلة العمالة محدود .

وبالنظر للأهمية الاجتماعية لرفع مستوى العمالة ، يولى كثير من البلاد النامية أهمية كبرى لشتى الأساليب التى يتيح استخدامها الاكثار من فرص العمالة الى أبعد الحدود الممكنة .

وفى مقدمتها :

١ - تفضيل التوسع فى العمالة على التوسع فى

واس المال :

يتجه كثير من الدول النامية - وبخاصة من تحرز فائضا فى الأيدى العاملة - الى ايثار تنفيذ المشروعات التى تتيح فرص العمل لأكبر عدد ممكن من السكان ، لما فى ذلك من مزايا اجتماعية لاتخفى . فاذا أمكنها الاستغناء بالعامل البشرى عن الآلة ، فانها تصيب بفضل ذلك هدفا

آخر مؤداه القصد فى استخدام رموس الأموال وما يتفرع عنه من مزىة الانتفاع بالمتاح منها فى أعمال لابد من استخدامها فيها .

٢ - تشجيع الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية :

تتجه مشروعات التنمية فى كثير من البلاد النامية لاتخاذ الوسائل الكفيلة بازدهار الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية . ذلك لأنها تجد فيها علاجاً لمشكلة البطالة المقنعة التى تضرب بأطنابها فى الريف بصفة خاصة . وتمتاز هذه الصناعات كذلك بقدرتها على اجتذاب مدخرات الأفراد المحليين لاستثمارها فيها ، وافادتها من المهارات والخبرات التى تتوافر فى محيط عملها والتى قد لاتستطيع الصناعات الكبرى الافادة منها لسبب أو لآخر .

ومن قبيل الصناعات الصغيرة والصناعات التى تتوطن فى الريف : الأحذية ، الأدوات المنزلية ، بعض أنواع المنسوجات ، الأدوات الزراعية ٠٠٠ الخ . وكثير من البلاد النامية يعتبر الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية مرحلة هامة فى تزويد الصناعات الكبرى - عند تكوينها فيها - بعمال تنهض على سواعدهم على طول المدى حركة التصنيع العصرية المنشودة .

ولقد تصبح الصناعات الصغيرة والريفية مكمله

للصناعات الكبرى ، بما تزودها به من أدوات تصنعها
الصناعات الصغيرة بتكلفة أقل وتستعين بها في عملياتها
الصناعية .

ولكن على الدولة النامية تقديم المساعدات المالية
والخبرات الفنية لتمكين أصحاب هذه الصناعات والمشرفين
عليها من تطوير لتتمكن من تادية رسالتها في خدمة
الاقتصاد القومي ؛ والا تتطور إلى عائق خطير على تقدم البلاد
الصناعي .

واللهند - بالذات - خبرة عظيمة في مجال تشجيع
الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية . ولقد وردت
بتقرير للحكومة الهندية عن مشروع التنمية الثالث فقرة
عن هذه الصناعات تبين أن اهمال تنظيم هذه الصناعة
وعزوفها عن تنسيق انتاجها عن طريق انتظامها في جمعيات
تعاونية ، يقود ذلك الى رفع تكاليف انتاج مصنوعات مما
يصد اقبال المستهلكين عليها فتتكفى طاقتها الانتاجية .
وينصح التقرير ببذل الحكومة العون لتلك الصناعات
لتتمكن من خفض تكاليف الانتاج .

٣ - تنفيذ مشروعات البناء والتعمير

تعتبر الدول النامية تشييد المنشآت (كالطرق
والقنوات والمدارس والمستشفيات .. الخ) وسيلة أساسية

لتزويد المجتمع بقدر ضخم من فرص العمل • ولها ميزة عظيمة على وسائل توفير العمل الأخرى • وذلك من ناحية توافر عناصرها - أو معظمها - محليا ، وامتصاصها عددا ضخما من العاملين ، وعدم تطلبها عمالا حاذقين في غالب عملياتها • وتفيد مشروعات البناء والتعمير في المناطق الريفية بصفة خاصة حيث تعاني نسبة ضخمة من سكانها البطالة أو شبهها • ولاشك أن حصول العاملين في تلك المشروعات على أجور منتظمة يغرى الكثيرين بالاقبال على العمل فيها عن رضا واختيار •

وبهذا تحقق الدولة النامية هدفين : اقتصادي ، واجتماعي •

ثانيا - النهوض بالتعليم

يعتبر التعليم قطب رحى سياسة توفير القوة العاملة القادرة على الاضطلاع بمشروعات التنمية الاقتصادية • وتبدى ميزانيات الدول النامية عناية فائقة بالنهوض بالتعليم • إذ تخصص له نسبة ضخمة من الميزانية العامة •

وتختلف اتجاهات السياسة التعليمية في الدول النامية باختلاف احتياجاتها :

فبعضها يعنى بالمرحلة الابتدائية من التعليم ، تحت

ضيقط الجهل الذى يعيش على عقول جمهرة سكانه نتيجة
للحكم الاستعمارى :

فى حين تتجه البلاد ذات الحضارة العريقة والثقافة
التليدة - وفى طليعتها مصر - لرعاية أنواع التعليم الفنى
الرفيع التى تعوز تقدمها الصناعى ، ولا سيما فى الصناعات
الهندسية الثقيلة .

الفصل الخامس

تنسيق المبادلات الدولية مع مشروعات التنمية

١ - دور التجارة الخارجية في التنمية

ليست السياسات المتصلة بالمساعدة الخارجية
الا جانبا واحدا من الجوانب الدولية التي تحتاجها البلاد
النامية لانجاز النمو الداخلى المناسب . ذلك لان لاتجاهات
التجارة الخارجية أهمية بالغة لمعظم البلاد النامية من ناحية
تحديد النمو فى قدرتها على الاستيراد ، ويحدد النمو فى
الدخل القومى وفى الاستثمار .

وبالأحرى ؛ لاتقل السياسات التجارية التى تتبعها
الدول المتقدمة فى أهميتها للدول النامية عن سياساتها
المتعلقة بالمساعدة الخارجية . ويجب أن يعزز أحد الجانبين
الجانب الآخر من ناحية المبدأ ، لكن الحاصل عمليا أن
سياسات المساعدة الليبرالية الطابع تقترب بسياسات
تجارية تنسم بالقيود التى تعرقل حرية المبادلات .
ومع ذلك ، يعتبر توسيع المساعدة وتخفيف القيود

التي تفرض على منافذ الأسواق الداخلية اجراءين بدلين وبخاصة بالنسبة لتلك البلاد النامية التي تكابد ضعف مواردها من العملة الأجنبية ، حتى لقد أصبح عاملا بارزا في تمويق نموها الاقتصادي . ففي هذه البلاد ، تساهم الزيادة في متحصلات الصادرات في التخفيف من شدة وقع عوزها للنقد الأجنبي على سير نموها ، وعندئذ يوازي تزايد متحصلاتها من الصادرات تدفق المساعدة الخارجية عليها .

وظاهر أن الهدف الأساسي لمعظم مشروعات التنمية يكمن في التعجيل بنمو صادراتها . لكن تقف دون تحقيق ذلك الهدف المرتجى عقبة كأداء تتمثل في طبيعة صادرات جمهرة الدول النامية ، إذ تتألف من المواد الأولية التقليدية التي يتزايد الطلب العالمي عليها بنسبة ضعيفة لا تتفق مع طموح الدول المنتجة لها . كذلك يخضع الكثير من منتجات الدول النامية لقيود شتى تفرضها الدول المتقدمة على استيرادها ، مما يدفع الدول النامية - بحق - للسعى الدائب لتنويع منتجاتها ، كوسيلة لتوسيع مجال صادراتها . لكن تتضمن عملية تنويع المنتجات بين ثنائياها الاهتمام الى منافذ لصادرات المنتجات النصف المصنوعة والمصنوعة في وجه السياسات التجارية للدول المتقدمة : وتنزع هذه السياسات الى صد مثل هذا النوع من التبادل التجاري . وإذا كان ينتظر من عملية توزيع الانتاج أن تساهم في دفع عجلة الصادرات ولو في نطاق السياسات

التجارية القائمة ، فلن يتأتى دفع الصادرات فى طريق التقدم الفعال من غير اعتناق الدول المتقدمة نفسها سياسات تجارية أكثر سراحة وأعظم تحررا .

ولا نعى بمقالتنا هذه أن تتحكم الدول المتقدمة وحدها فى الشئون المتصلة بالتنمية الاقتصادية . ذلك لأنه فى وسع الدول النامية أن تغدو عاملا له وزنه فى مجال التنمية الدولى ، ان اتجهت الى تنسيق سياساتها التجارية ويتم ذلك بوسيلتين أساسيتين :

الأولى : توليها تنسيق سياساتها التجارية تجاه الدول المتقدمة .

الثانية : توسعة التبادل التجارى بين بعضها بعضا .

وتعين الدول النامية أهدافا لصادراتها الرئيسية من المواد الأولية ، ولصادراتها الفرعية من المواد المصنوعة ونصف المصنوعة . ويسير سياستها فى هذا المجال التقديرات الخاصة بمنتجات الطلب العالمى على هذه المنتجات ، متخذة الطلب العالمى الحالى قاعدة تقديراتها . ويتيح لها هذا ، معرفة حصتها فى الأسواق العالمية .

ذلك لأنه عندما يضع بلد من البلاد النامية أهدافا تبلغها صادرات سلع قليلة الأهمية أو عندما لا يكون لصادراته أهمية فى الأسواق العالمية ، فإن ثمة اتجاهنا لتعيين أهداف تهتم بالذات بالمسائل المتصلة بتسيير

البيع وعرض المنتجات عرضا مشوقا ، ويجاوز الاهتمام بأمور البيع والتسويق العناية بالتمشى مع متجهات الطلب العالمى . ولا شك أن تبادل الدول النامية المعلومات المتصلة بأهداف سياسات التصدير ، يحد من أضرار تزاوجها على أسواق البلاد المتقدمة ، مما يضر مصالحها فى نهاية الأمر .

وإذا كان للتعاون بين البلاد النامية عن طريق تبادل المعلومات - قيمته ، فأهم منه نشدائها مجالات توسيع نطاق تبادلها التجارى مع بعضها بعضا . ويبرر هذا الاتجاه ما أصبحت تواجهه الدول النامية من صعوبات أثناء بحثها عن منافذ لصادراتها من المصنوعات ، وذلك فى نطاق البنيان التجارى الدولى الحالى . وتلتبس الدول النامية حل مشكلتها هذه فى الالتحاق بمنظمات تنصب غايتها الأساسية على ايجاد أسواق محصنة ضد المنافسات الخارجية ، فيتأتى للدول النامية دفع تقدمها الصناعى قدما فى ظل هذه الحماية .

وثمة عامل آخر يدفع الدول النامية لتكوين منظمات تجارية اقليمية ، يتجلى فيما تنص عليه أحكام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات Y. A. T. T. من تحريم معاملة احداها الاخرى معاملة تفضيلية فى التبادل التجارى الا أن تم ذلك فى نطاق جماعات اقليمية . وعلى الرغم من فوائد التنظيمات الاقليمية للدول النامية ، وما برح عددها قليلا . وفى مقدمتها على سبيل المثال :

١ - اتحاد الجمارك والنقد لبلاد شرق أفريقيا :
كينيا ، أوغندا ، تانزانيا . وتخضع الجمارك في البلاد
الثلاثة لوحدة في مسائل التعريفة الجمركية والسكك
الحديدية ووسائل الاتصال عامة والتعليم العالي والدراسات
المتصلة بترقية الصناعات .

٢ - عقدت في عام ١٩٦٤ عدة اتفاقيات يرتجى من
ورائها اقامة اتحاد اقتصادى يضم الجزائر وليبيا والمغرب
وتونس .

٣ - ثمة اتحاد جمركى يضم أعضاء دول افريقيا
الاستوائية والكميرون .

٤ - عقد اتفاق يضم ست دول في أمريكا الوسطى
ينص على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجيا في غضون
خمس سنوات ، وفرض رسوم عالية على طائفة من السلع
الواردة من خارج نطاق الجماعة .

٥ - اقامة ما يدعى بـ « جماعة التجارة الحرة
الأمريكية » بمقتضى معاهدة مونتيفيديو وتهدف لإلغاء
جميع القيود المفروضة على التبادل التجارى بين دول
الجماعة فى غضون فترة اثنتى عشرة سنة . وقد عقد
أعضاء الجماعة بين بعضهم بعضا طائفة من الاتفاقيات ترنو
الى خفض التعريفات المفروضة على المنتجات الصناعية .

٢ - توجيه حركة الصادر

أشرنا فى سياق هذه الدراسة لما يعانى معظم البلاد

النامية من اتساع الفجوة بين صادراته و وارداته ، بما
يعنيه ذلك من اشتداد وطأة الديون الخارجية . وأوضحنا
أن اعسار البلاد النامية يتفاقم يوما بعد آخر بفعل ثقل
حركة الصادرات واندفاع حركة الواردات ، بالإضافة الى
أن أثمان واردات البلاد النامية من معدات التنمية
الاقتصادية في ارتفاع متصل لاتجاريها فيه أثمان صادراتها
ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع طويلا ، اذ يقود لافلاس
البلاد النامية على طول المدى .

ويكتنف تقدير أرباح البلاد النامية من صادراته
صعوبات شديدة . ذلك لأنه يتوقف على عاملين رئيسيين
يتعذر التكهّن بهما :

الأول : أوضاع الطلب الخارجى على منتجات البلد
النامى .

الثانى : المنافسة التى تجابهها هذه المنتجات فى
الأسواق الخارجية .

ويتضح للقارئ الكريم مدى الصعوبة التى تجابه
البلاد النامية ، ان علم أن صادراتها تتركز عادة حول عدد
قليل من المواد الأولية التى تتصف أسعارها فى الأسواق
العالمية بالاستقرار .

ولتقدير متحصلات الصادرات ، نفترض جمهرة
البلاد النامية ثبات أسعار صادراتها . وعندئذ تركز

جهودها على تعيين أهداف لبرم الصادرات • وتنقسم
البلاد النامية - فى هذا الشأن - مجموعتين :

الأولى - تنقسم بانتاجها طائفة من السلع الحامة ذات
الاهمية الخاصة لبعض البلاد الصناعية الكبرى • وهذه
تستند خطتها للتصدير على متجهات الطلب العالمى على تلك
السلع •

الثانية - تنتج سلعا لا تحظى بأهمية خاصة فى
الاسواق العالمية • ولهذا تستند خطة الصادرات - أساسا -
على تقديرات الزيادة فى منتجاتها المتاحة للتصدير •

وتطالعنا طائفة قليلة العدد من البلاد النامية تستعين
بالوكالات المتخصصة لاجراء دراسات حول الطلب العالمى،
لتهتدى بنتائجها فى رسم الخطة التى تضعها لصادراتها •
فان شيلي - مثلا - تجرى دراسة للطلب العالمى على النحاس
وتتخذها أساسا لانتاجها من هذا المعدن • والمثل يقال
عن بعض صادرات كولومبيا وماليزيا ونيجيريا •

فان ولينا وجهنا شطر المعدلات التى تضمها الدول
النامية لصادراتها ، تطالعنا ثلاث مجموعات من البلاد :

الأولى - تطابق فيها المعدلات المرسومة لنمو حجم
الصادرات الاجمالية - تطابقا تاما - مع المعدلات السابقة
لنماء التجارة الدولية للسلع الأساسية التى تصدرها
بلاد هذه المجموعة • وها هنا يتمكن أفراد هذه المجموعة
من توجيه صادراتهم على أسس أقرب للوقائع العملية •

ويدخل في هذه المجموعة السودان (وصادراته الأساسية القطن وبذرة والبقول السوداني) وأكوادور (الموز والبن والكاكاو) وشيلي (النحاس) وكولومبيا (البن والنفط) .
الثانية - تتألف من ثلاث بلاد هي : جامايكا وترينداد توماجو وفنزويلا - وترسم خطة نماء صادراتها وفقها لمعدلات تقل عن أنصبة صادراتها الماضية في التجارة الدولية من منتجاتها الرئيسية التي تتألف من النفط والبوكسيت وتحتكر انتاجهما في البلاد الثلاث شركات أجنبية تساهم فيها الحكومات والأفراد الأجانب بالقسط الأعظم من رهوس أموالها .

الثالثة - تتكون من بلاد تجعل خطة نماء صادراتها تجاوز معدل النمو الذي حققته في الماضي منتجاتها الأساسية في الأسواق الدولية . ومرد هذه النظرة المتفائلة ، ما يتوقعه هذه البلاد من زيادة حصتها في التجارة العالمية ، بفضل نجاحها في تنويع صادراتها ، أو لتوقعها زيادة الطلب العالمي على منتجاتها الرئيسية : لسبب أو لآخر . ومن قبيل المثال : ما يتوقعه مشروع غانا من تواصل زيادة الطلب العالمي على الكاكاو (محصول هذه البلاد الرئيسي) بنسبة ٤٪ سنويا ، بينما بلغت الزيادة السنوية في الماضي ٧٪ . وافترضت باكستان ٢٪ زيادة متصلة في الطلب على محصولها من الجوت وأنها ستظل المورد الأساسي لهذه السلعة . وتعمل بورما على زيادة مقادير صادراتها من الأرز بنسبة ٤٠٪ بعد نهاية

مشروع السنوات الاربع • وتسعى كل من مصر والهند وباكستان والفلبين لزيادة صادراتها عن طريق تنويع منتجاتها • فمصر تعمل جاهدة لخفض صادراتها من القطن الخام مقابل زيادة صادراتها من المنسوجات القطنية •

وتسفر دراسة مشروعات التنمية عن اعتماد أغلبية البلاد النامية على توفيقها في تصنيع منتجاتها ، لتنفيد فكرة تنويع الصادرات • هذه الفكرة التي تتعلق بها آمالها في التحرر من أسار الاعتماد على تصدير المواد الأولية التي تسيطر الدول الصناعية الكبرى على مقدراتها • وتطالبنا جهود مصر في هذا المجال • واذ يتوقع أن تكون صادرات المنسوجات والمواد الكيماوية وغيرها من السلع المصنوعة ٣١٪ من مجموع الصادرات مقابل ٢١٪ نصيبها الحالي من مجموع صادرات البلاد الكلية •

ولتشجيع تصدير السلع المصنوعة أو شبه المصنوعة يبذل بعض حكومات البلاد النامية ضروبا من التشجيع مثل الاعفاء من ضريبة الصادر (ان وجدت) ومنح علاوة على الصادرات ، منح الدولة اعانات للمنتجين ليتمكنوا من المنافسة في الأسواق الدولية •

٣ - توجيه الواردات

تتطلب عملية توجيه الواردات ، العلم بمتطلبات البلد النامي - أى بلد - من خارج البلاد • ويلزم هذا معرفة

تفصيلية بالانتاج والانفاق المحليين : فيما يتصل بالسلع والخدمات ، وكذلك ما يتعلق بالسلع الوسيطة والمواد الأولية . وهذه عملية معقدة تقتضى جهازا احصائيا وخبراء اقتصاديين فى الذروة من الكفاية والاهلية لا يتوافران فى معظم البلاد النامية فى الوقت الحاضر .

ويبدو أن كثيرا من البلاد النامية يعتمد فى تقديراته لموارده - باعتبار هذه التقديرات أساسى لعملية تخطيط الواردات - على العلاقات القائمة بين الواردات وفئات الانفاق الوطنى على اختلافها وتباينها . وتطالعنا الامثلة التالية فى هذا المجال :

١ - تستند أهداف مشروعات التنمية - فيما يتصل بالواردات - فى السودان ونيجيريا على المتجهات الماضية أساسا ، لكنها تأخذ فى الاعتبار احتمالات احلال سلع محل أخرى فى قائمة الواردات .

٢ - يقوم تخطيط الوارد فى مصر وشيلي والهند وباكستان على دراسات تفصيلية لمتطلبات الخطة من السلع الواردة وبخاصة فيما يتصل بالسلع الاستثمارية والمواد الأولية اللازمة لمشروعات التنمية . فالمشروع الهندى - مثلا - يقسم الواردات الى « واردات اعالة » وتتألف من المواد الأولية والعناصر التى تستخدم للافادة من موارد البلاد المتاحة ، وواردات « تنمية » وتتألف من السلع اللازمة لتنفيذ مشروعات خطة التنمية . وبفضل معرفة نصيب كل

من هاتين المجموعتين من الواردات ، يهاتى وضع تقديرات
خطة الواردات على أن يؤخذ فى الاعتبار احتمال الاستعاضة
بسلة تنتج محليا عن سلة تستورد من الخارج .

وتبدى مشروعات التنمية للدول النامية ظاهرة
أساسية مدارها اعتدال تقديرات معظم هذه الدول فيما
يتصل بالواردات . اذ يفترض ثلثا البلاد النامية زيادة
سنوية فى وارداتها لا تجاوز نسبة ٥٪ ويفترض بعضها
(بورما وسيلان والسودان وترينداد) معدل نمو فى
الواردات يتراوح بين ١٪ و ٢٪ بينما يفترض المشروع المصرى
هبوطا فى المعدل السنوى للواردات يقدر بـ ١٪ سنويا نتيجة
الاستعاضة التدريجية - خلال فترة تنفيذ الخطة -
بالنتاج المحلى عن الواردات الاجنبية .

وتقترن هذه التغيرات المرسومة فى الواردات بتغيرات
حادة فى تركيب الواردات . اذ تسفر دراسة أرقام الحطة
فى معظم البلاد النامية عن ثلاث حقائق هامة .

الأولى - زيادة الوارد من السلع الانتاجية (أى
الراسمالية) بنسبة أعظم كثيرا من تزايد الواردات فى
مجموعها .

الثانية - تضائل الوارد من السلع الاستهلاكية .
أو زيادتها بنسب واطئة .

الثالثة - زيادة الوارد من المواد الأولية والسلع

الوسيلة اللازمة لتنفيذ الخطة : زيادة ضخمة في بعض
البلاد النامية ، وزيادة متواضعة في البعض الآخر .

وكان المؤلف في جميع البلاد النامية على وجه التقريب -
أن ترتفع وارداتها ارتفاعا حادا استجابة لزيادة الطلب
المحلي . وتحتم أوضاعها الاقتصادية أن تعتمد الى أكبر
حد على الدول الأجنبية المتقدمة صناعيا لتزويدها بالسلع
الرأسمالية ، وكان توسعها في استثمار الاموال وإنجاز
برامج التنمية يلزمانها بزيادة وارداتها . لكن ضغط
الواردات على اقتصادياتها القومية بفعل تزايد متطلبات
صناعاتها الناشئة من المواد الأولية التي تعجز عن توفيرها
داخليا ، ولاضطرابها لاستيراد مقادير ضخمة من الاطعمة ،
نظرا لتزايد أعداد سكان المدن تحت تأثير الثورة الصناعية
التي يحدثها تنفيذ برامج التنمية .

وتستلزم جميع برامج التنمية - تقريبا - استقطاع
أعظم قدر ممكن من الدخل القومي لاستثماره في شئون
التنمية بما يقتضيه هذا من تقييد الاستهلاك الى أدنى حد
ممكن ، والاستغناء بالانتاج المحلي عن نظائره من الواردات
الأجنبية لتيسير تكوين فائض من الدخل القومي يستخدم
في استيراد السلع الأجنبية التي لا تنتج محليا والتي لاغناء
لبرامج التنمية عنها . ويتوقف فلاح فكرة خفض الواردات
على التوسع في الانتاج المحلي من السلع الاستهلاكية والمواد
الأولية والمنتجات نصف المصنوعة التي تستورد محليا ،

وذلك بما يكفى لسد احتياجات السوق المحلية أو أعظم قدر
منها على الأقل .

والحق ، فانه مهما يكن من أمر القيود المختلفة
والسياسات المالية التى تفرض للحد من الواردات ، فلا
شبهة فى أن حل مشكلة تنسيق المبادلات الدولية للبلاد
النامية يكمن أساسا فى انماء الانتاج المحلى . وبالتالى ،
تتحول فكرة تخطيط الواردات الى برامج لتخطيط الانتاج
المحلى .

٤ - تقويم ميزان المدفوعات

تكاد مشروعات الدول النامية أن تجمع على تنفيذ
أمرين :

الاول - زيادة معدل النمو فى صادراتها من السلع :

الثانى - السعى لكبح جماح الارتفاع فى الواردات .

وترسم مشروعات التنمية خطة الارتفاع بمعدل
الصادرات . ولكن لن يصل هذا المعدل فى ارتفاعه الى
ما تصل اليه سرعة زيادة الانتاج القومى . وتصيب
مشروعات التنمية أن ينمو الانتاج ويرتفع معدل الصادرات
بدرجة أعظم من ارتفاع معدل الواردات . فان حدث ذلك،
يأمل البلد النامى - أى بلد تحسن ميزانه التجارى بفضل

ظهور الفجوة بين الواردات والصادرات • فإن رجحت كفة الصادرات على كفة الواردات ، تحقق للبلد فائض في الميزان التجاري ، وهذا ما لم يصل اليه حتى الآن سوى عدد قليل من البلاد النامية •

ولا شك أن التحسينات الطارئة على ميزان البلد التجاري ، تعكس بدورها تغييرات ملائمة في وضع ميزان مدفوعاته (ويشمل صادرات البضائع والخدمات في جانب ، وواردات البضائع والخدمات في الجانب الآخر) • ويحدث العكس ان تصدع الميزان التجاري ، اذ يقود - في الغالب - الى فساد المدفوعات •

ومن شأن فساد ميزان المدفوعات في بلد ، ترديه في حماة الاقتراض لتسديد العجز في مدفوعاته للخارج • ويدفع هذا الوضع البلاد النامية للعمل على تلافى هذا المصير مؤملة أن تنتشلها التنمية الاقتصادية من أن تصبح كلا على الغير •

وفي الحق ، يتوقع معظم البلاد النامية أن تنيله مشروعات التنمية مطلبه في الاستغناء عن القروض والمساعدات الخارجية • أو - على الأقل - خفض نسبة جوهريه من البضائع والخدمات التي تمول استيرادها أموال أجنبية •

لكن يتوقع عدد من البلاد النامية استمرار اعتماده على القروض الاجنبية • ولم توفق سوى قلة من البلاد -

وأخص بالذكر مصر وبوليفيا - في تحسين موازينه الخارجية بحيث تأمل تمويل وارداتها من السلع والخدمات من صادراتها من السلع والخدمات في نهاية فترة خطة التنمية الجارية تنفيذها .

ومهما يكن من أمر مآل ميزان المدفوعات بعد تنفيذ خطة التنمية ، يلاحظ الباحث أن معظم البلاد النامية يقيم دعائم مشروعاته على أساس تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مدار فترة تنفيذ الخطة . لسد الاحتياجات للنقد الاجنبي . وذلك على الرغم من الاجراءات التي رسمتها في خطة التنمية لانماء متحصلات الصادرات من السلع والخدمات وصعد ارتفاع موجة الواردات من السلع والخدمات ، حتى يتيسر تقويم ميزان المدفوعات .

والحاصل ، ان عجز ميزان المدفوعات - في معظم البلاد النامية - يستفحل يوما بعد آخر ، وأن الفجوة بين كفتيه (متحصلات البلاد في كفة ومتطلباته في الكفة الاخرى) في اتساع دائم ، مرده تضخم حجم واردات البضائع واحجام الصادرات عن الزيادة بدرجة تتناسب مع تضخم الواردات . فالمشروع الهندي - مثلا - يقدر العجز السنوي في ميزان المدفوعات بنحو ٤٠٨ مليون دولار زيادة عن العجز الحاصل في الميزان قبل تنفيذ الخطة ، لكن يبلغ العجز في حصيلة البلاد من النقد الاجنبي نحو ٥٦٧ مليون دولار زيادة عما كان عليه قبل تنفيذ مشروعات التنمية .

فلا بدع والحالة هذه أن تقبل البلاد النامية على الاقتراض من الخارج لتمكين من تمويل استثماراتها ووارداتها . وانبتت على الاقتراض ظاهرة يتسم بها للاقتصاد الدولى بعد الحرب العالمية الثانية ، وأعنى بها استفحال مديونية البلاد النامية بما يقتضيه ذلك من تكريس نسبة ضخمة من إيرادات هذه البلاد والمساعدات والقروض التى تحصل عليها من الخارج لخدمة ديونها الماضية ، على نحو ما بينا فى بداية هذه الدراسة .

خاتمة المطاف

تتلور عوامل الانتاج القومى فى : الطبيعة ، العمل ، رأس المال ، التنظيم . ويسعى معظم البلاد النامية لزيادة حصة رأس المال فى مشروعات التنمية الاقتصادية راجية أن يعجل هذا الاجراء برفع معدل النمو الاقتصادى . ولهذا ترسم الدول النامية الخطط التى تكفل تزويدها بالموارد المالية خلال مرحلة تنفيذ خطة التنمية .

وتكاد هذه الموارد أن تنحصر فى مصادر ثلاثة :

الاول - الموارد الخارجية

الثانى - المدخرات العامة .

الثالث - المدخرات الفردية .

ولقد عرضنا لها فى سياق دراستنا هذه وأشارنا الى موضوع استعانة البلاد النامية بالموارد الخارجية لانجاز مشروعات التنمية : سواء أكانت هذه الموارد على شكل منح ، أو قروض ، أو مساعدات مادية وفنية . ونوهنا باعتماد معظم البلاد النامية على تلك الموارد حتى لتبدو للباحث استحالة تنفيذ مشروعات التنمية دون الاستعانة بالموارد الخارجية ، بصورة أو بأخرى .

يبد أن ثمة ظاهرة يلجسها الباحث منذ عام ١٩٦٤

ومؤداهما تداعى ذلك الاتجاه الذى طفقت الدول الصناعية الكبرى تبديه لمعاونة البلاد النامية . فلقد انبعثت فى البلاد المتقدمة اقتصاديا معارضة يشتد ساعدها يوما بعد آخر لسياسة تقديم القروض والمنح والمساعدات . ويجمع الرأى العام فى تلك البلاد على خفضها أو عدم زيادتها على الأقل .

ويطالعنا من قبيل المثال :

أولاً - أن الحكومة البريطانية قد تحسنت عند تولي العمال زمام الحكم فأنشأت وزارة جديدة للتنمية فى البلاد الاجنبية . وأبدت اعتزامها زيادة حصة بريطانيا فى صندوق الامم المتحدة الخاص وصندوق المساعدة الفنية . لكن لم يمض سوى القليل حتى أخذت حقائق أزمتها الاقتصادية بتلابيبها ، فنكصت الحكومة على عقبيهـا . ويؤيد هذا الرأى ، أنه بينما تضاعفت المساعدات البريطانية خلال السنوات الاربع ١٩٥٠ - ١٩٥٤ عما كانت عليه فيما مضى ، لم ترتفع الا بنسبة ٢٥٪ خلال أعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٤ . وأصبحت القروض والمساعدات البريطانية تتجه صوب بلاد الكومنولث خاصة وتعزف عن ارتياد مناطق العالم الثالث الاخرى . فلا مناص من اسقاط العون البريطانى من حساب الموارد الخارجية التى تعتمد عليها الدول النامية بفعل تصدع ميزان المدفوعات البريطانى ذاته .

ثانياً - يقل برنامج المساعدة الامريكى فى عام ١٩٦٥

عن نصف ما كان عليه خلال عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ أو عام
١٩٥٣ .

ثالثا - تصدق فرنسا عن بذل مزيد من المعاونات
للدول المجموعة الفرنسية . وتحد من الأموال الفرنسية التي
تستثمر في البلاد الاجنبية .

والمثل يقال عن البلاد الاوربية الاخرى .

رابعا - يلاحظ الباحث هبوط المساعدات الاقتصادية
السوفييتية لكثير من البلاد النامية .

خامسا - تكلم السكرتير العام للأمم المتحدة في
تقرير له عن العراقيل التي تحول دون تدفق الاموال
الاجنبية الى البلاد النامية للمساعدة في سد العجز في
مواردها . فبينما بلغ نصيب المساعدات الخارجية ٦٧٪ من
الدخل القومي للدول المتقدمة اقتصاديا خلال أعوام ١٩٥٦/
١٩٥٩ ، ارتفع الرقم الى ٧٧ ٪ عام ١٩٦٠/١٩٦١ ، ولم
تزد منذ ذلك الحين على الرغم من الارتفاع المتواصل في
احتياجات البلاد النامية للعون الخارجي .

ومن ثم ، خبا التفاؤل الذي ساد العالم بعد الحرب
العالمية الثانية باقبال الدول الغنية المتقدمة اقتصاديا على
امداء العون والمساعدة للدول الفقيرة ، بحسبان العالم
جسد واحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد
بالسهر والحمى . فأصبح على الدول النامية أن تعتمد على

جهودها الخاصة في ظل تكافل اجتماعي قوامه المبادئ الاشتراكية وتكاتف بعضها بعضا للتغلب على المصاعب التي تجابهها للحاق بركب الحضارة الحديثة . لاسيما وقد أثبتت الاحداث في السنوات الاخيرة أن الدول الغنية مسيرة في مساعداتها الاقتصادية بالعوامل السياسية أساسا ولا دخل للمبادئ الاخلاقية والمثل العليا عن تعاطف البشر وتوادهم وتراحيمهم في تصرفاتهم حيال بقية العالم . بل ان كثيرا من الدول الصناعية الكبرى يوجس خيفة من ازدهار صناعات بعض الدول النامية ويخشى عواقب تقدمها على نفوذها السياسي وعلى مجال توسعها الاقتصادي .

مراجع البحث

1. Balogh, Thomas, **The Economics of Poverty.**
2. Brenner, Y.S., **Theories of Economic Development and Growth.**
3. Bruckmeijer, M.W.M., **Fiction and Truth about the Decade of Development.**
4. Freidmann, Wolfgang G., **International Financial Aid.**
5. Horowitz, Irving Louis, **Three Worlds of Development.**
6. Johnson, Harry G., **Economic Policies towards less Developed Countries.**
7. Kahlan, Jacob J., **The Challenge of Foreign Aid.**
8. Linder, Staffan B., **Trade and Trade Policy for Development.**
9. Martin, Kurt, ed., **The Teaching of Development Economics.**
10. Montgomery, John, **Foreign Aid in International Politics.**
11. Sachs, Ignacy, **Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped Countries.**
12. Soper, T., **Aid Management Overseas.**
13. Waterston, Albert, **Development Planning.**
14. **Effective Aids : A Report of an international conference held jointly by the Ditchley Foundation and the Overseas Development Institute.**

١٥ - السياسات الاقتصادية الدولية : تأليف : فؤاد محمد شبل
(لجنة التأليف والترجمة والنشر)

UNITED NATIONS PUBLICATIONS :

1. **Development Plans : Appraisal of Targets and Progress in Developing Countries.**
2. **World Economic Survey (1960-1965).**
3. **Economic Growth and External Debt.**
4. **A Study of Loan Terms, Debt Burden and Development.**
5. **Economic Bulletin for Africa.**
6. **Studies of Selected Development Problems in various countries in the Middle East.**
7. **Economic and Social Development Plans.**
8. **Trade Expansion and Economic Integration among Developing Countries.**

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالتعمامة
فرع الساحل

الشركة القومية للتوزيع

ملكيات الشركة بالمجسدية العربية والكمية

١ - شارع شرف	٢٦ شارع شرف	١٠٠١٢ القاهرة
٢ - شارع ٢٦ شارع	١٩ شارع ٢٦ طريق	٥٥٠٢٢ القاهرة
٣ - ميدان حراي	٥ ميدان حراي	١٢٣٣٣ القاهرة
٤ - شارع المشايخ	١٣ شارع محمد علي	٩١١٨٧ القاهرة
٥ - شارع الصويرة	٢٢ شارع الصويرة	٩١٠٧٤٢ القاهرة
٦ - شارع أمين	١٤ شارع البجيرة	٩١٢٢٣ القاهرة
٧ - شارع الضيق	ميدان الضيق	القاهرة
٨ - شارع البصرة	٦ ميدان البصرة	٨٨٨٣٩١ القاهرة
٩ - شارع أسوان	الأسوان البحري	٢٢٣٠ لسان
١٠ - شارع الإسكندرية	٤٩ ن - سيد زلف	٢٥٨٢٥ الإسكندرية
١١ - شارع شفا	ميدان الشفا	٢٥٨٤ شفا
١٢ - شارع المنصورة	ميدان المنصة	المنصورة
١٣ - شارع أسبوط	قارم المنصورة	أسبوط

مراكى زوكاه الشربة طرخ الجبوريه القريه لقمه

الجزائر	شارع بن عبد المولى دلم ١٨ سوكو	١ - مركز توحيد الجزائر
بجدة	شارع دمشق	٢ - مركز توحيد لبنان
بنغازي	ميدان التحرير	٣ - مركز توحيد العراق
بغداد	شارع ٢٩ أيار - دمشق	٤ - مسجد الرحمن الكاظمي
بغداد	ص. ب. رقم ٥٢٢٨ بيروت	٥ - الشركة الوطنية للتقويم
بغداد	مكتبة اللتى - بغداد	٦ - قاسم الرجب
البريد	وكالة التوزيع - عمان	٧ - د. ج. قاسمي
البحرين	مطار الكويت ص. ب. ١٥٧١	٨ - مسجد البرز السبيعي
البحرين	الكويت	٩ - وكالة المطبوعات
بنغازي	شارع عمرو بن العاص - ليبيا	١٠ - مكتب الوحدة العربية
برلين	شارع عمرو بن العاص	١١ - محمد بن عبد الله
بغداد	شارع الرشيد	١٢ - الشركة الوطنية للتقويم
البحرين	المنامة - الخليج العربي	١٣ - المكتبة الوطنية
البحرين	ص. ب. ١٢ و ٦٨	١٤ - مكتبة العمرة
البحرين	المكتبة الاعلامية ص. ب. ٢٦١	١٥ - عبد الله حسن الترساني
بغداد	ص. ب. ٢٧	١٦ - المكتبة الحديثة
بغداد	المكتبة الوطنية ص. ب. ٢٥	١٧ - احمد سعيد حجازي
بغداد	شارع عبد الله التتبي ميدان التحرير	١٨ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٨٢	١٩ - علي ابراهيم جابر
بغداد	ص. ب. ١٧١٤	٢٠ - عبد الله قاسم الحارثي
بغداد	ص. ب. ٩٣٦	٢١ - مكتبة ستر
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٢ - عبد الله قاسم حجازي
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٣ - مكتب توحيد المطبوعات العربية
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٤ - مكتب التبادلي العربي
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٥ - مكتبة نصر
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٦ - مكتبة الفجر
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٧ - مكتبة التوحيد
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٨ - مكتبة عمرة ص. ب. ٢٦
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٢٩ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٠ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣١ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٢ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٣ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٤ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٥ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٦ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٧ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٨ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٣٩ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٠ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤١ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٢ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٣ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٤ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٥ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٦ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٧ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٨ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٤٩ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٠ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥١ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٢ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٣ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٤ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٥ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٦ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٧ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٨ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٥٩ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٠ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦١ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٢ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٣ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٤ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٥ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٦ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٧ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٨ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٦٩ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٠ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧١ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٢ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٣ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٤ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٥ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٦ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٧ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٨ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٧٩ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٠ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨١ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٢ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٣ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٤ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٥ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٦ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٧ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٨ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٨٩ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٩٠ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٩١ - مكتبة دار التكم
بغداد	ص. ب. ٤٥٥	٩٢ - مكتبة دار التكم

استثمار البحر ليجنود في الدول العربية

[illegible]



فؤاد محمد شبل

- حاصل على درجة M.S.C. في العلوم السياسية والاقتصادية .
- أمضى ثلاثين عاما في السلك الدبلوماسي المصري .
- يشغل منصب وزير مفوض بوزارة الخارجية .
- اهم مؤلفاته :

● الدستور السوفيتي

● المدينة الفاضلة

● ترجمة مختصر

لتونين « في أربعة اج

● دراسات في الق

الأفريقية .

● السياسات

الدولية .

● حكمة الصين «

المكتبة الثقافية

أول مجموعة من نوعها
تحقق اشتراكية الثقافة
تيسر لكل قارئ أن يقيم
في بيته مكتبة جامعة
تحتوي جميع ألوان المعرفة
بأقلام أساتذة ومتخصصين

يشرف على السلسلة
الدكتور بشري محمد عياد

العدد القادم

اللغة العربية

عبر القرون

بقلم

د. محمود حجازي

مطابع دار الكاتب العربي
فرع الصحافة

Bibliotheca Alexandrina

0602574